

النقود والمصارف

الفصل الاول: طبيعة النقود

المقدمة :

إن نظرة فاحصة للممارسة الاقتصادية الحديثة تبين الدور الحيوي والفعال للنقود ، فجميع العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تقوم بالنقود . وان النقود نشأت وتطورت مع تطور اقتصاد السوق أو المبادلة ، وتعد النقود من أهم المبتكرات الإنسانية التي تساهم من خلال دورها في تسوية المدفوعات المحلية المصاحبة لانتقال السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال الدولية . وانصبت معظم الدراسات (وبخاصة الاقتصادية منها) الجمع بين النقود والمصارف للربط بين النقود كأداة والمصارف كمؤسسات متخصصة في خلقها وتنظيمها في إطار النظام الاقتصادي . وان النقود هي المحرك الرئيسي لكل الأنشطة الاقتصادية.

أولاً : نشأة النقود (Origins (Evaluation) of Money

لم تنشأ النقود دفعة واحدة بل نشأت وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية ، ففي البدايات الأولى من التاريخ البشري كان حجم التجمعات البشرية قليلاً ، وكانت المرحلة الأولى التي عرفها معظم البشر هي (الصيد) وجمع ثمار الأرض . والتي كان الإنسان يسعى من خلالها إشباع حاجاتهم الذاتية فقط . لذلك لم تنشأ حاجة حقيقية للمبادلة بين الأفراد ولم تكن هناك حاجة للنقود . ثم بدأ الإنسان يتعلم تدجين الحيوانات وفلاحة الأرض وزرعها ويترك جمع الثمار والصيد مكانها لتربية الحيوانات والزراعة وتدرجياً تأخذ بعض القبائل مزاولة المهنة الأولى في حين تزاول قبائل أخرى المهنة الثانية . وكننتيجة لهذا التخصص البدائي تزداد إنتاجية العمل ويظهر إلى الوجود الفائض في منتجات قبائل الزراع وقبائل تربية الحيوانات . وهنا ظهرت الحاجة إلى مبادلة الأفراد لتلك السلع الفائضة عن حاجاتهم مع بعضهم البعض . وبهذا نشأ نظام التبادل وأن أول صورة عرفها الإنسان هو نظام المقايضة .

نظام المقايضة : Barter System

يعد نظام المقايضة ، أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية، وهو نظام بدائي بسيط كان يعتمد عمله بصورة أساسية على مبادلة سلعة ما فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى

والمقايضة تعني : مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة . وذلك دون استخدام النقود ، كمبادلة القمح بماشية مثلاً أو استئجار خدمات بعض الأفراد للقيام بعملية زراعية معينة مقابل حصولهم على قدر من المحصول المعني .

ويفترض هذا النظام تزامن عملية البيع والشراء ، فالذي يبيع سلعة فائضة عن حاجته يشتري مقابلها سلعة أخرى في نفس الوقت مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين .
وقد قام نظام المقايضة بدور فاعل في إشباع حاجات الإنسان التبادلية عندما كانت المجتمعات مجموعة صغيرة من الأفراد معزولة عن المجتمعات الأخرى . فكانت حاجاتها قليلة وأساسية ومحدودة وكان التبادل بالمقايضة يفي بالغرض رغم صعوباته . ولكن عندما نمت المجتمعات وزاد عدد أفرادها وتنوعت حاجاتها وتطورت وزاد التخصص وتقسيم العمل بين العاملين وفائض الإنتاج بكميات كبيرة وأنواع مختلفة وأحجام متباينة ، تعذر الاستمرار بهذا النوع من التبادل التجاري بسبب ما يواجهه من صعوبات ومشاكل تمثلت بما يأتي :

١- صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة

وتأتي هذه الصعوبة بسبب تزامن عمليتي البيع والشراء في آن واحد عند المقايضة . فيكون المشتري بائعاً ويكون البائع مشترياً في نفس الوقت . فعندما يقوم الفرد بعرض بضاعته التي فاضت عن حاجته . فلا بد أن يبحث عن مستهلك لها ويكون لديه نفس البضاعة التي يطلبها الأول بدلاً لسلعته . وإلا سوف يبحث عن شخص آخر يوافق هذه الرغبة . وقد يمضي وقت طويل قبل أن تتوافق رغبة الطرفين المتبادلين وقد لا تتوافق أبداً إلا إذا قام الأول بمحاولات عديدة حول توافق الرغبات هذه بأن يبحث عن شخص آخر يطلب سلعته وتكون لديه السلعة التي يطلبها الشخص الثاني الذي يعرض السلعة التي يطلبها هو نفسه . وهكذا بعد عناء طويل تتم عملية المبادلة على مرحلتين .

٢- صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل

وذلك بسبب عدم وجود وحدة قياس مشتركة كالنقود لقياس قيم السلع والخدمات المتبادلة وبالتالي يصبح من الضروري ان يتم تقدير أي سلعة ومقارنتها بالسلع الأخرى في السوق وذلك لمعرفة قيمتها السوقية . مثال على ذلك: إذا كان سعر (كيس) القمح يساوي (ثلاث أكياس) من الرز وكيس الرز يساوي (كيسين) من السكر . فان كيس القمح يساوي (ستة) أكياس سكر . وهكذا يتم احتساب باقي السلع . وهذا يعني انه كلما ازداد عدد السلع المعروضة في السوق تزداد معها صعوبة تقدير قيمتها نتيجة لزيادة عدد السلع . وان في

نظام المقايضة لا يوجد أي رغبة للحصول على ربح في التبادل وإنما الغاية هو إشباع الحاجات الذاتية .

٣- تعدد نسب تبادل السلع في السوق

إن زيادة عدد السلع المعروضة في السوق يؤدي إلى زيادة نسب المبادلة ، ونستطيع حساب نسب التبادل بين السلع من خلال العلاقة الرياضية الآتية :

$$\text{عدد نسب التبادل (قيم السلع)} = \frac{\text{عدد السلع المعروضة (عدد السلع المعروضة - 1)}}{2}$$

فلو افترضنا إن هناك أربع سلع معروضة للمبادلة اوجد نسب التبادل لهذه السلع :

$$\text{عدد نسب التبادل (القيم)} = \frac{(1-4)4}{2} = \frac{12}{2} = 6 \text{ قيم}$$

وهذا يعني وجود ستة نسب تبادل ممكنة للسلعة الواحدة . وتعدد نسب المبادلة يعود إلى عدم وجود مقياس مشترك للقيم الاقتصادية كما هو سائد في الاقتصاد النقدي الذي يعبر عن قيمة أي سلعة بعدد من الوحدات النقدية

٤- عدم قابلية السلع على التجزئة

تزداد صعوبة المقايضة في حالة عدم إمكانية تجزئة الأشياء الداخلة في المبادلة إلى وحدات صغيرة . فإذا أراد شخص أن يبادل جملاً بكمية من القمح والبطاطا فإنه من الصعوبة العثور على شخص لديه هاتين السلعتين ويرغب بمبادلته بالجمل . ومن الصعوبة أن يقوم الشخص الأول بتجزئة الجمل وبيعه لأن ذلك يقلل من قيمته التبادلية . كذلك صعوبة تقييم الجمل أمام كل السلع الأخرى .

٥- صعوبة احتفاظ الأفراد بثرواتهم

ففي ظل هذا النظام وبسبب عدم وجود أداة لحفظ القيمة فإنه من الصعوبة حفظ قيمة السلعة لفترات طويلة من الزمن وبخاصة السلع الغذائية . لأنها أكثر عرضة للتلف والآفات وتدهور قيمتها سريعاً مع الزمن . بالإضافة إلى ذلك ارتفاع تكاليف تخزينها مما يدفع الشخص إلى مبادلتها بسلع أخرى قد لا يحتاج إليها .

٦- عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل

وهذا يحصل عندما يحصل خلاف بين الدائن والمدين على نوعية السلع المراد سداد الدين بها . فإذا اتفق الطرفان على نوعية السلع فقد يحصل ارتفاع أو انخفاض أو تلف يقلل من قيمة السلعة مما يؤدي إلى خلاف جديد .

ثانياً : تعريف النقود

تعد النقود ظاهرة (مجتمعية) بمعنى إنها ذات فائدة للمجتمع وبخاصة المجتمعات الكبيرة ذات الإنتاج الفائض عن حاجة المنتجين . كلما زاد عدد أفراد المجتمع زاد حجم الإنتاج والتجارة ونمت الحاجة إلى وجود وسيط للتبادل بين البائعين والمشتريين للسلع والخدمات .

وتعد النقود من أهم الاختراعات البشرية . ومن أهم الوسائل التي ساعدت على تطوير النشاط الاقتصادي . ولا يزال معنى النقود محل جدال ويرجع ذلك إلى أهمية النقود في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يستدعي تحديد دقيق لمفهوم النقود وخاصة من حيث مكوناتها . وكما يأتي:-

المدخل المادي لتعريف النقود:- يعرف هذا المدخل النقود بأنها "تتكون من سندات بحجم ولون معين مع بعض الكلمات والرموز عليها وتتكون من عملات معدنية من نوع معين"

المدخل الفني لتعريف النقود:- يعرف هذا المدخل النقود بأنها "اداة فنية اكتشفها الانسان ليتخلص من خلالها من صعوبات نظام المقايضة".

المدخل الوظيفي لتعريف النقود:- يعرف هذا المدخل النقود بأنها "ذلك الشيء الذي يقبل قبولاً عاماً في المجتمع ويستخدم كوسيط للمبادلة ومقياس للقيمة ومستودع "مخزن للقيمة" ووسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة وتسديد الديون".

وتعرف النقود بأنها "أي شيء مقبول قبولاً عاماً كأداة دفع في تسوية المدفوعات مقابل السلع والخدمات وتسوية الديون".

أما (Keynes) فقد عرف النقود بأنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية " ..

ويمكن القول أن معظم التعريفات السابقة وأن اختلفت إلا أنها ركزت على خاصيتين رئيسيتين للنقود وهما كوسيط للتبادل ووحدة حساب لتسوية المدفوعات وإبراء الديون".

ثالثاً : وظائف النقود Function of Money

يمكن تقسيم وظائف النقود إلى قسمين رئيسيين :

أولاً : الوظائف الحيادية Neutral Function of Money

سميت بالحيادية كونها لا تؤثر بصورة مباشرة على مستوى الأسعار ، وبالتالي مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع وتقسم هذه الوظائف إلى قسمين رئيسيين هما :

١- الوظائف الأساسية للنقود Basic Function of Money

ويمكن القول أن الوظائف الأساسية للنقود هي الوظائف التي وجدت النقود بسببها واستعملت بهدف الاستفادة منها في عمليات المبادلة الناتجة عن تقسيم العمل على نطاق واسع وبالتالي حصول التخصص الوظيفي والإنتاجي في النظام الاقتصادي ويشمل ما يأتي :

أ- النقود تعمل كوسيلة للتبادل ووسيلة للدفع Money As Medium of Exchange

تستخدم النقود كوسيط لتسهيل عملية التبادل التجاري (سلعة - نقود - سلعة) أي يتم بيع السلعة مقابل النقود ثم تستخدم النقود لشراء سلعة أخرى . وكما أشرنا سابقاً إلى صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة في ظل نظام المقايضة وذلك بسبب تزامن عمليتي البيع والشراء في آن واحد . فبواسطة النقود تنتهي هذه المشكلة فتعمل النقود على فك العمليتين إلى عملية واحدة . فيصبح بإمكان الشخص أن يذهب إلى السوق كمشتري فقط أو كبائع فقط . فيشتري المستهلك السلع أو الخدمات مقابل النقود ، ويبيع المنتج إلى من يرغب وفي أي وقت يشاء . ويمكن التعرف على وظيفة النقود من خلال حياتنا المعاصرة فالأفراد يتسلمون أجورهم أو رواتبهم يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً ولا يقومون بإنفاق جميع دخلهم في لحظة تسلمه بل إن عملية الإنفاق تتم في فترات زمنية متعاقبة ومتواصلة ومتباعدة .

ويترتب على وساطة النقود لعمليات المبادلة النتائج الآتية :

١- تعمل على تجزئة عملية المبادلة إلى عمليتين مستقلتين كل منها عن الآخر . فالتاجر

والمنتج يبيع بضاعته إلى الآخر الراغب في شرائها ثم يحتفظ بالنقود التي حصل عليها ويستطيع حالاً أو فيما بعد أن يشتري ما يرغبه بحيث تعطي النقود حرية الاختيار لحاملها باعتبارها تمثل قوة شرائية مخزونة .

٢- استلام الشخص النقود مقابل بيعه للبضاعة لا يوافقها إلزام إنفاقها بصورة فورية . حيث

يستطيع الشخص الاحتفاظ بها (ادخارها) لفترة من الزمن إلى أن تظهر الحاجة إلى إنفاقها على سلعة أو خدمة معينة .

٣- استخدام النقود كواسطة للمبادلة يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت والجهد ويزيد من الإنتاجية ووقت الفراغ نتيجة لانخفاض سلسلة المعاملات التي تجري في ظل المقايضة لإشباع رغبات الأطراف المتعاملة في السوق .

ب:- النقود كمقياس لقيم السلع والخدمات (وحدة حساب) Money Asaunit of Account or Standard of Value

انبثقت وظيفة النقود كمقياس للقيم ، لمواجهة صعوبة تقييم الكميات الاقتصادية في ظل المقايضة . وقيمة النقد = ١ / المستوى العام للأسعار، وتوضح هذه العلاقة إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود والعكس هو الصحيح.

فالنقود حسب هذه الوظيفة تستخدم كوسيلة عامة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات لأنها تسمح لنا بتحديد عدد الوحدات النقدية اللازمة لشراء كمية معينة من سلعة ما أو مقابل خدمة معينة . فتستطيع معرفة قيم السلع والخدمات المعروضة بوحدات حسابية نقدية.

كما إن النقود تساعد رجال الأعمال على حساب تكاليف الإنتاج وتخطيط الإنتاج وتصوير حساب الأرباح والخسائر . ولكن تبرز هنا مشكلة هامة تميز النقود كمقياس للقيمة عن سائر المقاييس الأخرى ، ففي حين أن المقاييس الأخرى كالمتر والكيلوغرام وغيرها تعد مقاييس ثابتة في كل زمان ومكان . نجد أن قيمة النقود تتغير حسب تغير المستوى العام للأسعار . وتنفرد النقود أيضا بوظيفة قياس القيم بالمقارنة مع الأصول المالية الأخرى . فهي الأصل المالي الوحيد الذي يقوم بقياس القيم . فالسندات والودائع الزمنية وودائع التوفير وكافة الموجودات المالية الأخرى لا تستخدم إطلاقا في تقدير قيم السلع والخدمات .

إن النقود تقوم بوظيفة المبادلة وكمقياس للقيم بصورة سلسلة في الظروف المستقرة ، ولكن في الظروف الطارئة وفي أوقات التضخم الجامح حيث تفقد النقود قيمتها وتقل الثقة بها . ويفضل الأفراد الاحتفاظ بالسلع الحقيقية على النقود كأداة للدفع والمبادلة وكمخزن للقيم . كالذهب والأراضي والعقارات .

وعموما فإن دور النقود "كمقياس للقيم" لا يقتصر على قياس القيم . بل توفر هذه الوظيفة للأفراد الأدوات لتوزيع مشترياتهم بما يضمن تعظيم إشباع رغباتهم ، وتوفير للمنتجين الأدوات لاستغلال الموارد بشكل اقتصادي لدعم عملية الإنتاج، وتساعد الحكومات في وضع خطط تنموية فعالة.

٢ - الوظائف المشتقة للنقود Secondary Functions of Money

لقد امتازت هذه الوظائف بهذه الصفة كونها مشتقة من الوظائف الأساسية للنقود.

وهذه الوظائف هي :

١ - النقود كمستودع للقيمة Money As a Store Value

إن وظيفة النقود كمستودع للقيمة ، يسمح بعملية تأجيل إنفاق النقود إلا إذا رغب مالكها بذلك وبالتالي فإنه يمكن تخزين النقود كقوة شرائية مدة من الزمن بقصد استعمالها في المستقبل حيث تظهر الحاجة إليها .

وبهذا المعنى فإن تخزين القيمة يعني نقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر إلى المستقبل ، وهذا يمنح الفرد حرية اختيار كمية ونوع السلع والخدمات ووقت شرائها ومن أي مكان تشتري . بالإضافة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة كالشيخوخة والمرض وتشارك الأصول المالية كالأسهم والسندات في هذه الصفة . إلا أن النقود تتمتع بميزة بأنها (تامة السيولة) أي أن سيولتها ١٠٠% .

وقد تفشل النقود في مجتمع ما في أداء وظيفتها كمخزن للقيمة بسبب العوامل الآتية:-

أ- عندما تزداد عدد الوحدات النقدية المعروضة (كمية النقود المعروضة) بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاج القومي من السلع والخدمات فإن هذا يؤدي إلى حدوث التضخم .

ب- عندما تزداد الشكوك حول مقدرة النقود في المستقبل لأداء هذه الوظيفة لسبب أو لآخر يدفع الناس إلى التخلص منها واستبدالها بسلع مختلفة أو معادن ثمينة.

قد يفضل بعض الافراد النقود كمستودع للثروة، مما يترتب على حيازتها اكتساب دخل جديد في صورة ربح او فائدة .حينما يتوقع الافراد انخفاض الاسعار في المستقبل مما يزداد تفضيلهم للسيولة (النقود) اي يزداد اقبالهم على تحويل اصولهم (موجوداتهم) الى نقود لانها تزيد من قدرتهم على الشراء في المستقبل عندما تنخفض الاسعار وبالعكس .ان الارتفاعات المستمرة في الأسعار تؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي عدم ثقة الأفراد في استخدامها كمستودع للقيمة وهنا قد يلجأ الأفراد إلى بعض الأصول الأخرى كمستودع للقيمة مثل الذهب والأراضي والعقارات وان كانت أقل سيولة من النقود إلا أنها مستقرة نسبيا في قيمتها كما يمكن لها أن تحقق عائدا كبيرا في حالة ارتفاع قيمتها مستقبلا . وعلى الرغم من ذلك تظل النقود كأصل كامل السيولة تلعب دورا هاما في رغبة الأفراد في الاحتفاظ بها كمستودع للقيمة لمواجهة الطوارئ والظروف المستقبلية.

٢- النقود وسيلة للدفع المؤجل Money As Standard of Deferred Pay ment

وتعني هذه الوظيفة قيام النقود بسداد الديون أو المدفوعات التي يقع موعد استحقاقها في المستقبل . وقد برزت أهمية هذه الوظيفة في وقتنا الحاضر بسبب اعتماد العديد من الفعاليات الاقتصادية في إبرام العقود والصفقات التجارية على أساس تسديد قيمة مدفوعات هذه العقود والصفقات في المستقبل . أو على شكل أقساط دورية أو دفعة واحدة . مثل استلم الآن السلع وادفع لاحقاً ، أو ادفع الآن واستلم لاحقاً . والمنتج يقبل البيع بالأجل حتى يستطيع تصريف منتجاته ولا يتراكم لديه مخزون كبير ومن هذا يتضح أهمية النقود كوسيط للمدفوعات الآجلة . وان سبب استخدام النقود كوسيلة للدفع المؤجل ناتج مما يأتي:

أ- عدم تطابق الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج مختلف البضائع . لكون بعضها منها يستغرق وقتاً أطول والبعض الآخر وقت أقل .

ب- عدم تطابق الفترة الزمنية اللازمة لتصريف مختلف السلع .

ج- الطابع الموسمي للإنتاج كالإنتاج الزراعي .

٣- حلقة وصل بين اقتصاد بلد واخر

تستخدم النقود على الصعيد الدولي

أولاً :- كوسيط في عملية التبادل التجاري .

ثانياً :- كأداة لتسديد وتقييم القروض الخارجية .

ثالثاً :- تؤدي دورها كمخزن للقيمة من خلال احتفاظ المصارف المركزية بالعملة الدولية كاحتياطي ضمن موجوداتها الأجنبية في حدود هذه الدولة أو تلك .

رابعاً :- تستخدم النقود كوحدة للتحاسب دولياً .

حيث تعمل النقود هنا كأداة تمويل لتبادل السلع والخدمات بين الدول وتسهل عملية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود كما تعمل على تعادل مستويات الأسعار في البلاد المختلفة نتيجة انتقال هذه السلع . إلا أن هذا الدور يقتصر على تلك العملات القابلة للتحويل دولياً ، فيما يرتبط وظائف العملات الأخرى بالاقتصاد المحلي ، حيث تحتفظ كل دولة بعملة الوطنية التي تؤدي وظائف النقود في حدود هذه الدولة أو تلك .

ثانياً : الوظائف الديناميكية للنقود Dynamic Function of Money

وتشمل :-

- ١- إعادة توزيع الدخل.
- ٢- موازنة المنافع الحدية.
- ٣- النقود كأساس للائتمان.
- ٤- النقود كمعيار للسيولة وتوحيد الثروة.
- ٥- النقود كأداة لهيمنة الاقتصادية.

رابعاً : خصائص النقود Characteristics of Money

إن ما يساعد النقود على القيام بوظائفها الهامة هو بسبب تمتعها بخصائص فريدة لا تشاركها بها أصول مالية أو حقيقية أخرى . وهذه الخصائص تطورت مع الزمن بتطور القواعد والأنظمة النقدية .

ومن أهم خصائص النقود ما يأتي

١- القبول العام

فالقبول العام للنقود تعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد داخل الرقعة الجغرافية للبلد . والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع والخدمات بحيث لا يرفضها أي من الأطراف المتبادلة في السوق . لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المتبادلة .

وهذه القوة مستمدة أولاً من القانون بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة . أي بمعنى أن لها قوة إبراء قانونية غير محدودة في تسديد المدفوعات والديون.

٢- المتانة المادية والقيمة

وهذه الخاصية تعني استقرار القوة الشرائية للنقود مع متانة المادة المصنعة منها لان النقود تمثل حقاً عاماً على السلع والخدمات المعروضة في السوق في اي وقت، فالجانب المادي في صناعة النقود اي المتانة المادية لاتمثل تحدياً كبيراً بحد ذاته، إذ تصنع النقود من أجود المعادن المعروفة مقاومة لعوامل الطبيعة فهي لا تصدأ وقليلاً ما تتآكل أو تتلف . ولكن التحدي يبرز في المحافظة على قيمة النقود واستقرار القوة الشرائية لها .

٣- أن تكون نافعة لجميع أفراد المجتمع

ان جميع أنواع النقود السلعية والورقية وحتى الالكترونية يجب أن تكون ذات منفعة عامة لإشباع حاجات المتعاملين بها . وهذه الخاصية هي مكملة لخاصية القبول العام للنقود . إذ لا يقبلها الأفراد ما لم تكن نافعة لهم في عمليات التبادل التجاري . وتستمد منفعة النقود من قدرتها في الحصول على السلع والخدمات أي أنها تستطيع أن تشبع حاجات الأفراد بصورة غير مباشرة .

٤- الندرة النسبية للنقود

بمعنى أن يتسم عرضها بالكفاية والملائمة مع حجم التبادلات التجارية . وعدم توفرها بكميات كبيرة مما يفقدها قيمتها ولا تكون نادرة جداً بحيث تعيق عملية التبادل التجاري . وأن تحافظ على قوتها الشرائية .

٥- قابلية الانقسام والتجزئة

ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية (معيار القيمة) قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة ليتمكن المستهلكون من شراء مختلف القيم الاقتصادية من سلع وخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها وذلك بإصدار فئات مختلفة للنقود .

٦- سهولة الحمل والتداول

وهذه السمة يجب أن تنطبق على جميع فئات النقود فتكون سهولة الحمل والنقل والخزن لتيسير تبادلها مقابل السلع والخدمات .

٧- سهولة التمييز

سهولة التمييز تتعلق بتحديد لون خاص لكل فئة نقدية وحجم يتناسب مع قيمة الوحدة النقدية وتكون قيمة الورقة النقدية واضحة جداً بأرقام يسهل تمييزها .

٨- التجانس

إن التجانس يشير إلى أن كل وحدة من العملة الوطنية (كالدينار) متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى من نفس الفئة . وهذه السمة توفر عدم وجود فروق في نوعية الوحدات النقدية من نفس الفئة بحيث تبعد المضاربة بالعملة الوطنية .

٩- دوام البقاء

أي استمرارية التعامل بها لفترة مقبولة ومناسبة اي عدم تعرضها للتلف خلال فترة قصيرة

خامساً : أنواع النقود Type of Money

لقد تطورت أشكال النقود وفقاً لتطور المجتمعات والحاجة للنقود لتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وسيتم عرض أنواع النقود على النحو الآتي :

١ - النقود السلعية :

وهي النقود التي تعادل قيمتها النقدية بقيمتها المادية السلعية السوقية ويمكن استعمالها لأغراض غير نقدية .

ولقد ابتكر الإنسان هذا النوع من النقود كخطوة أولى لعلاج الصعوبات التي واجهته في نظام المقايضة . فاتخذ الإنسان من البيئة المحيطة به سلعاً مختلفاً كوسيط للتبادل بحيث تتوفر فيه الخصائص الهامة للنقود مثل الندرة النسبية والمتانة المادية وان تكون من الأشياء النافعة للمجتمع ككل . وقابليتها على الحفظ والتداول لفترة طويلة من الزمن . وعلى العموم فإن السلع التي استخدمت كأداة للمبادلة وكمقياس للقيم كانت تمتاز بشيوع استخدامها والتي تحظى بالقبول العام من قبل أفراد المجتمع والأمثلة كثيرة على النقود السلعية كالجمال عند العرب والأرز عند شعوب شرق آسيا والملح في وسط وغرب أفريقيا . والقمح والذرة والتبغ وأسنان الحيوانات وغيرها . وقد شاع استخدام الذهب والفضة كنقود سلعية لفترة طويلة من الزمن .

ومع تطور حاجة الأفراد الى النقود لتسوية المدفوعات الداخلية والخارجية بدا الناس يستخدمون انواع جديدة من النقود السلعية بدات بالمعادن غير الثمينة كالحديد والنحاس والبرونز عندما كانت المعاملات محدودة وقيمة السلع المتبادلة قليلة ، ولكن مع توسع التجارة والمبادلات استعملت المعادن النفيسة كالذهب والفضة كنقود ، ويعود تفضيل الأفراد للذهب والفضة الى الخصائص الآتية :

- ١ . عدم إمكانية التحكم بإنتاجها مما يوفر لها قيمة سوقية أكثر استقراراً من بقية السلع .
- ٢ . عدم تعرضها للتلف أو الصدأ وقابليتها للхран وبالتالي فهي أفضل من غيرها من السلع كمستودع للقيم .
- ٣ . سهولة تجزئه وحمل ونقل المعادن الثمينة .
- ٤ . المكانة الكبيرة للذهب والفضة في نفوس الأفراد والدول على المستوى المحلي والدولي .
- ٥ . تمتع المعادن النفيسة بالندرة وارتفاع قيمتها بحيث تستطيع شراء كميات كثيرة من السلع بوحدات صغيرة من المعادن الثمينة .

٦. يتسم الذهب والفضة بالتجانس التام مما يجعلها أكثر من غيرها للقيام بوظائف للنقود كأداة للمبادلة وكمقياس للقيم .

٢ - النقود الورقية Paper Money

يرجع انتشار النقود الورقية تحديداً إلى القرن السابع عشر الميلادي حيث شهدت المدن الأوروبية آنذاك نهضة شاملة في جميع مناحي الحياة ، فازدهرت التجارة والصناعة . وكثرت الأموال في أيدي الأفراد ، ونتيجة لخوفهم على هذه الأموال من الضياع والسرقة فقد عهدوا بها إلى بعض الصاغة والصيافة لحفظها في خزائنهم المعدة لهذا الغرض بسبب طبيعة أعمالهم . مقابل أن يدفع الأفراد مبلغ من المال نظير هذه الخدمة . وأن يقوم الصيافة والصاغة بتحرير ورقة إلى صاحب المال يثبت حقه بالوديعة ، والتي كانت تصدر باسم صاحبها بداية ، إلا أن شيوع عملية الإيداع والسحب بين الأفراد والتجار ، دفع الأفراد إلى تظهير هذه الورقة دون الرجوع إلى الصيافة لإتمام المعاملات . وسرعان ما انتشرت هذه الأوراق بشكل كبير ، مما دفع الأفراد للتخلي عن حمل الذهب والمعادن النفيسة والاكتفاء بإنجاز معاملاتهم من خلال تظهير هذه الأوراق فقط .

وهكذا حلت هذه الشهادات عن النقود المعدنية (الذهب والفضة) وسميت هذه الشهادات بالنقود النائبة أو الممثلة وكانت قيمتها تعادل دائماً قيمة الإيداعات النقدية لدى المؤسسات التي تصدرها ، مع تعهد المؤسسات بتحويل قيمتها إلى ذهب متى شاء صاحبها ذلك وبدون تأخير .

ومع ظهور المصارف التجارية نتيجة اتساع أعمال الصاغة والصيافة تولت عملية إصدار الشهادات الورقية إلا أنه ومن الخبرة العلمية لهذه المصارف ، فقد أدركت إن طلبات السحب على الذهب هي قليلة جداً مقارنة مع الودائع الهائلة لديها .

ومع استقرار أعمالها توسعت المصارف في إصدار هذه الشهادات ومنح ائتمان للأفراد دون أن تلزم بوجود معادن نفيسة لديها . كما فعل مصرف (استكهولم) بالسويد عام ١٩٥٦ .

٣ - النقود القانونية Legal Money

وهي النقود التي يستمد قبولها العام من القانون وبهذا المعنى فإن الحكومة هي التي أصدرت هذه النقود . مع إلزام الأفراد بقبول هذه النقود في تسوية معاملاتهم وإبراء ذمهم . وبموجب التشريع تحتل النقود القانونية أهمية كبيرة في الوقت الحالي . من حيث اتساع نطاق

استخدامها وأثرها على النشاط الاقتصادي رغم حداثة وجودها . وأهم أنواع النقود القانونية هي :-

أ- النقود الورقية الإلزامية (Fiat Money)

وهي النقود التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي بموجب القانون وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب لدى السلطة النقدية (البنك المركزي) وان النقود الورقية الإلزامية تمثل ديناً على البنك المركزي وإنها تملك قوة شرائية . بمعنى انه من يملك الدينار فهو له الحق في الحصول على السلع والخدمات . ويتم إصدار العملة الوطنية بفئات مختلفة مثل فئة ، (٥٠٠) دينار ، ألف دينار ، خمسة آلاف ، عشرة آلاف ، وهكذا وتستخدم النقود الورقية في تسوية المدفوعات الكبيرة والمتوسطة وتعد جزء مهم من احتياطي البنوك وجزء من ثروة الأفراد .

ب- النقود المساعدة Token Coins

وهي نقود يصدرها البنك المركزي بفئات صغيرة من أجل تسهيل عمليات الدفع وانجاز المعاملات الصغيرة ولا تتخذ النقود المساعدة شكلاً واحداً . فقد تكون بشكل مسكوكات معدنية أو نقود ورقية بفئات صغيرة، ولها قوة ابراء قانونية محدودة، وذلك لان الغرض الرئيسي من إصدارها هو تيسير عمليات التبادل ذات القيمة الصغيرة ، وتتسم بكون قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها السلعية وإنها تمثل نسبة ضئيلة من مجموع عرض النقد .

سادساً: النقود الكتابية Writer Money

وهي الإيداعات المصرفية التي تتخذ شكل حسابات جارية (أو ودائع تحت الطلب) لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح الوحدات الاقتصادية غير المصرفية . وتنشأ هذه النقود من مصدرين هما :

المصدر الأول : الإيداع الفعلي للنقود القانونية في حسابات جارية . وهذه الإيداعات تمثل مدخرات الأفراد والشركات والحكومة وتنطوي هذه العملية على تحويل النقود القانونية إلى نقود ودائع على شكل حساب جاري لدى البنك المركزي . وتنتقل الودائع الجارية من خلال الشيكات، والشيك هو أمر صادر من صاحب الوديعة (الدائن) إلى البنك (المدين) بدفع مبلغ معين للمودع أو لأمره . لذلك يعد الشيك أداة ملموسة لتسوية أقيام السلع والخدمات والديون وهو أداة مناسبة للتسديد بمجرد تظهيره من قبل الشخص الذي يترتب عليه تسديد الالتزامات بذمته . والحسابات الجارية هي نقود الودائع وليس الشيك ، لأنه لو كان الشيك نقوداً لاستطاع أي شخص إصدار نقود بمجرد تحرير الفرد شيكاً بمبلغ معين ، وهذا يتعارض مع السياسة النقدية للبنك المركزي التي تهدف إلى تنظيم عرض النقد طبقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني .

المصدر الثاني : هو الودائع المشتقة التي تأتي نتيجة قيام البنك التجاري بفتح حساب جاري لعملائه عند منحهم قرضاً مصرفياً أو سلفه أو عند شراء البنك التجاري موجودات مالية عن عملائه (أوراق تجارية ، كمبيالات) .

وتوصف النقود الكتابية كذلك بالنقود الائتمانية لأنها تتضمن صفة الائتمان فمثلما يتم قبول النقود القانونية في المبادلات التجارية استناداً إلى ثقة الأفراد بالسلطات النقدية فكذلك تنشأ النقود الكتابية عندما يثق الأفراد بقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عندما يودعون أموالهم فيها .

وتعد النقود المصرفية أو ما يسمى بالنقود الكتابية جزء من عرض النقد الضيق نظراً لقدرتها في سداد المدفوعات بصورة فورية عن طريق سحب الشيكات عليها مع إمكانية التحول بسرعة إلى نقود قانونية وبذلك فهي تتمتع بسيولة النقود القانونية ، وبنفس الوقت تعد نقود الودائع ديناً على البنوك التجارية التي أصدرتها حيث يواجه البنك التجاري سحبات المودعين على هذه الحسابات ، لذلك تدرج في جانب الخصوم من ميزانية البنوك التجارية وهي تمثل حقاً لمالكيها .

ومع وجود تشابه بين النقود القانونية ونقود الودائع (النقود المصرفية)(النقود الكتابية) لكن هناك اختلافات بينهما تتمثل بما يأتي :

- (١) إصدار النقود القانونية يتم من خلال البنك المركزي في حين يتم إيجاد النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية من خلال منح قروض لعملائها.
- (٢) إن إصدار النقود القانونية من قبل البنك المركزي ليس بدافع الربح وإنما لتحقيق المصلحة الاقتصادية العامة للبلاد بخلاف النقود المصرفية التي تهدف البنوك التجارية من إصدارها إلى الحصول على فائدة .
- (٣) النقود القانونية ملزمة القبول بموجب القانون ، ولكن قبول نقود الودائع ليس ملزمة بحيث يستطيع الدائن رفض قبول الشيك لتسديد قيمة مبيعاته أو ديونه على الشخص المدين . وقبول الشيكات في تسوية المدفوعات يعتمد على الوعي المصرفي ويوفر القانون حماية لاستخدام الشيكات . ولذلك يفقد الحساب الجاري جزء من سيولته عندما لا يلقي قبولاً كما هو الحال في الاقتصاديات النامية لضعف الثقة بالتعامل بالشيكات .
- (٤) النقود القانونية موجودة ملموسة في حين النقود المصرفية تمثل قيود حسابية في الكمبيوتر لدى البنوك التجارية والشيك هو الممثل المادي لها ويقوم في تسوية المدفوعات .

سابعاً : النقود الإلكترونية Electronic Money

نتيجة لتسارع التطور التكنولوجي في السنوات القليلة الماضية وانتشار واستخدام الحاسوب والانترنت (Internet) وعلى كل المستويات الفردية أو الجماعية وفي جميع دول العالم فقد ساعدت ذلك على ظهور شكل جديد من أشكال النقود تسمى بالنقود الإلكترونية .

١- مفهوم النقود الإلكترونية Concept Of E-Money

ينصرف تعريف النقود الإلكترونية بمعناه العام على " كافة وسائل الدفع والتسديد والتحويل من خلال استخدام الحواسيب كوحدة طرفية" . او قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية. القيمة النقدية:- تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية مثل مائة دينار او الف دينار، قادرة على شراء السلع والخدمات .

مخزنة على وسيلة إلكترونية:- حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على بطاقة بلاستيكية او على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك .

٢- خصائص النقود الإلكترونية:-

من خلال عرضنا السابق، فإننا نستطيع أن نستنتج مجموعة من الخصائص التي تميز النقود الإلكترونية والتي نعرضها في السطور الآتية.

أولاً: النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً: فالنقود الإلكترونية وخلافاً للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي وذلك كما أوضحنا سالفاً.

ثانياً: النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد: إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلاً. فالنقود الإلكترونية صالحة لإبراء الذمة ووسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الإلكترونية، حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري.

ثالثاً: النقود الإلكترونية ليست متجانسة: حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة. فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة، وقد تختلف أيضاً بحسب عدد

السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود. فهذه النقود ليست متماثلة أو متجانسة.

رابعاً: سهولة الحمل: تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية. ويرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل نقدية كبيرة لشراء السلع والخدمات رخيصة الثمن كالصحيفة أو مشروب أو وجبة خفيفة.

خامساً: وجود مخاطر لوقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية: يلاحظ أن النقود الإلكترونية هي نتيجة طبيعية للتقدم التكنولوجي. وعلى الرغم مما تقدمه هذه التكنولوجيا للبشرية من وسائل الراحة والرفاهية، فإنها تظل عرضة للأعطال مما يتسبب في وقوع مشكلات كثيرة خاصة في ظل عدم وجود كوادر مدربة وخبيرة تكون قادرة على إدارة المخاطر المترتبة على مثل هذه التقنيات الحديثة.

سادساً: النقود الإلكترونية هي نقود خاصة: على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة، ولهذا فإنه يطلق على هذه النقود اسم النقود الخاصة.

أشكال النقود الالكترونية Types of E-Money

يرتبط تعدد أشكال النقود الالكترونية بمدى التطور الذي يجري على استخدام أجهزة الحاسوب وعلى استخدام شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وتاريخياً اتخذت النقود الالكترونية أشكالاً متعددة وهي :

١- البطاقة البلاستيكية Plastic Money

تعد البطاقة الائتمانية (Credit Cards) أكثر الأنواع شيوعاً واستخداماً لهذا النوع من النقود الالكترونية وهي البطاقات التي تستخدم لتسديد قيمة مشتريات العميل سواء كان ذلك من خلال شبكة الانترنت أو الشراء من المتاجر التي تقبل بهذا النوع من البطاقات .

٢- التحويلات المالية الالكترونية Electronic Funds Transfer

يقصد بنظام التحويلات الالكترونية هو عملية منح الصلاحية (Permission) لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة الكترونياً من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر ، ويساعد هذه النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات Electronic Payment من خلال بنوكهم دون الحاجة إلى استخدام الحواسيب المالية أو البطاقات كما يساعد هذه النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطريقة آمنة (High Security) وسهلة الاستخدام (Ease of Use) وعالية الموثوقية (Reliable) .

وتتم عادة عملية التحويل من خلال مقاصة آلية ومجموعة من البروتوكولات المالية الالكترونية الآمنة والتي تضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامتها والتحقق من وصولها إلى الجهة المطلوبة.

ثامناً: أشباه النقود Quasi Money

أشباه النقود تمثل أصول مالية قابلة للتحويل إلى وسائل دفع بسهولة وسرعة تتضمن الودائع الزمنية والتوفير لدى البنوك التجارية وودائع الادخار لدى صناديق الادخار والبريد والمؤسسات الادخارية والسندات الحكومية قصيرة الأجل . وهذه الودائع لاتعد جزء من وسائل الدفع لتسوية المدفوعات لعدم إمكانية السحب عليها من خلال الشيكات ، وإنما يتطلب الأمر تحويل هذه الودائع إلى ودائع جارية أو نقود قانونية ، وبالتالي نستطيع القول إن هذه الودائع هي ليست وسائل دفع رغم إنها تشكل أحد مكونات السيولة . ولا يمكن السحب على الودائع الزمنية إلا بأخطار وإن كانت البنوك التجارية تتساهل في هذا الشرط وعليها سعر فائدة مرتفع .

وما دامت هذه الودائع قابلة للتحويل إلى وسائل دفع بسرعة وبسهولة لتسوية المدفوعات يجعلها من النقود القانونية ولذلك سميت بأشباه النقود .

وبنفس الوقت تشكل هذه الودائع أداة لخزن القيم وقت تكون أفضل من النقود القانونية من وجهة نظر البعض ، لأنها تدر فائدة .

والودائع الزمنية والتوفير (أشباه النقود) تختلف عن الودائع الجارية في النواحي الآتية :

١- تعد الودائع الزمنية والتوفير أصولاً مالية مرغوبة لحفظ القيم لأنها تدر فائدة. أما الودائع الجارية فهي وإن كانت تقوم بدور حفظ القيم فأنها تدر فائدة قليلة.

٢- إن أشباه النقود يمكن السحب عليها على شكل عمله لعدم إمكانية السحب عليها بالشيكات، في حين إن الودائع الجارية يمكن السحب عليها بالشيكات بصورة نقود قانونية .

٣- إن أشباه النقود لا تستخدم في تسوية المدفوعات ولكن أثرها يتم من خلال سرعة تحويلها إلى نقود بالتالي فإن قرارات الإنفاق على السلع والخدمات من قبل الأفراد يتأثر بصورة مباشرة بالعملة المتداولة والودائع الجارية وبصورة غير مباشرة بأشباه النقود ، حيث تمثل وسائل الدفع التي تشمل العملة في التداول والودائع الجارية قوة شرائية فورية ، في حين تمثل أشباه النقود قوة شرائية مؤجلة.

الفصل الثاني

القواعد النقدية

المقصود بالقاعدة النقدية : جميع النصوص القانونية والتنظيمات والممارسات ذات الصيغة النقدية التي ترتبط باختيار معيار القيمة والشروط الخاصة بإصدار النقود أو إلغاء أو تعيين فئاتها وتحديد العلاقة بينها وبين الأنواع الأخرى من النقود المتداولة من حيث قيمتها ، وكذلك مراقبة نوعية وكمية النقد في النظام النقدي .

أولاً: أنواع القواعد النقدية : هناك ثلاث أنواع من القواعد النقدية هي :

١- قاعدة المعدنين (الذهب والفضة).

٢- قاعدة المعدن الواحد(الذهب والفضة).

٣- قاعدة النقود الورقية القانونية.

أولاً: - قاعدة المعدنين (الذهب والفضة) :-

ترتكز قاعدة المعدنين على اساس الترابط بين قيمة العملة الوطنية من جهة وقيمة كل من معدني الذهب والفضة في ان واحد من جهة اخرى، وهي القاعدة التي تسمح بتداول الذهب والفضة. و تعتمد هذه القاعدة على توفر شروط الآتية:-

١. حرية سك الذهب والفضة وصهرها .
٢. تساوي القيمة القانونية مع القيمة السوقية للعملة .
٣. إمكانية تحويل جميع أنواع النقود الأخرى المتداولة داخل النظام الاقتصادي للنقود ذهبية أو فضية بحسب رغبة الأفراد .
٤. إن الذهب والفضة تشكل عملة قانونية . ولذلك يكون لها قوة إبراء قانونية غير محدودة في عمليات التبادل التجاري ، وان الأفراد لهم الحرية في دفع أي منها . وضمان حرية تصدير واستيراد المعدنين .
٥. وجود علاقة ثابتة بين قيمة الذهب وقيمة الفضة أي تكون نسبة السك القانونية بين الذهب والفضة هو ١ : ١٠ أي وحدة واحدة من الذهب يساوي ١٠ وحدة فضة .
٦. تحديد وزن معين للوحدة النقدية بوزن معين من المعدنين مثال على ذلك . الدولار الأمريكي يساوي ٢٤,٧٥ حبة من الذهب و ٣٧١,٢٥ حبة من الفضة للفترة من عام ١٧٩٢ - ١٨٣٤ عندما كانت أمريكا تسير على هذه القاعدة.

ويرى مؤيدو قاعدة المعدنين إنها تحقق فوائد للبلدان التي تسير عليها منها :

١- إن قاعدة المعدنين تحقق استقرار أكبر في المستوى العام للأسعار وذلك لأن تقلبات المعدنين تسيران باتجاهين متعاكسين فارتفاع قيمة الذهب نتيجة لهبوط الإنتاج . وانخفاض قيمة الفضة نتيجة التوسع في الإنتاج يترتب عليها ارتفاع قيمة النقود الذهبية وانخفاض قيمة النقود الفضية . وهذه التغييرات المتعاكسة في قيمة الذهب والفضة تساعد في استقرار قيمة العملة التي ترتبط بالذهب والفضة .

٢- إن البلد الذي يسير على الذهب لوحده كمعيار للقيمة لا يستطيع أن يوفر كمية كافية من النقود تفي بتمويل المبادلات ، لذلك يضطر البلد الذي يواجه نقص في كمية الذهب إلى تخفيض كمية النقد . في حين إن قاعدة الذهب والفضة توفر للبلد الذي يسير عليها قدر كبير في توسيع كمية النقود تكفي لتمويل النشاط الاقتصادي . لان إضافة الفضة إلى الذهب يوسع احتياطات البلد من المعادن الثمينة وزيادة قدرته على إصدار النقد .

إلا أن تطبيق هذه القاعدة باء بالفشل . وذلك لاختلاف القيمة السوقية للمعدنين أو احدهما عن القيمة القانونية . نتيجة قوى العرض والطلب (تدفق كيات هائلة من الفضة من دول آسيا والهند تحديداً إلى أوروبا إلى تسديد مشترياتها مما دفع بأسعار الفضة للانخفاض) ، والتي استند عليها :-

قانون كريشام (Greshams Law)، وهو قانون علمي اقتصادي مشهور كان له دوره في النظم النقدية عرف باسم قائله السير توماس كريشام مستشار ملكة إنكلترا. ويتلخص هذا القانون في العبارة المشهورة النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق،

الذي ينص على ((أن النقود الرديئة الأقل قيمة تطرد النقود الجيدة الأعلى قيمة من التداول)) في البلاد التي يجري فيها تداول نوعين من النقود القانونية أحدهما رديء والآخر جيد.

والنقود الرديئة :- هي التي تكون قيمتها السوقية أقل من قيمتها القانونية.

النقود الجيدة :- هي التي تكون قيمتها السوقية أكبر من قيمتها القانونية.

مثال على ذلك قيمة الدولار = اغم ذهب = ١٥ غم فضة .

ونتيجة انخفاض أسعار الفضة نتيجة لزيادة عرضة في السوق تكون قيمة الدولار مثلاً ١ غم ذهب = ١٧ غم فضة . وهذا الاختلاف يؤدي إلى مشاكل عديدة منها :

١- اختلاف قيمة الفضة في السوق عن قيمتها مقابل الذهب . هنا أصبح الذهب هو المعدن الجيد لان قيمته السوقية أو التجارية أصبحت أعلى من قيمتها الرسمية . والفضة أصبحت عملة رديئة . لان قيمتها التجارية الآن أصبحت اقل من قيمتها الرسمية . فتقيم الفضة بقيمة أعلى وبقيمة اقل في السوق . وهذا الاختلاف يدفع بالمضاربين جمع ما لديهم من مسكوكات ذهبية والتوجه إلى دار السك وتحويلها (صهرها) إلى سبيكة ذهبية تزيد مثلاً كيلو غراماً واحداً والتوجه بها إلى السوق وبيعها ثم شراء سبيكة فضية تزن (١٧) كغم مقابل ذلك ، ثم بعد ذلك يعود المضارب إلى دار السك لتحويل سبيكة الفضة إلى مسكوكات محققين بذلك هامش ربح قدره كيلو غرامين من الفضة .

٢- ويحدث العكس لو انخفضت قيمة الذهب نتيجة لزيادة الكمية المعروضة منه ، فإذا كانت النسبة القانونية ١ : ١٥ والسلعية ١ : ١٤ فان قيمة الذهب القانونية اكبر من قيمته السلعية وهنا سيحاول الأفراد صهر النقود الفضية وتحويلها إلى سبائك (فضية) وبيعها في السوق المحلية مقابل الحصول على (سبيكة واحدة) من الذهب ثم ينقلون السبيكة الواحدة من الذهب من السوق السلعية إلى السوق النقدية لتحويلها إلى نقود فضية . ويصبح النقد السائد هو الذهب العملة (الرديئة) والفضة تصبح العملة الجيدة لان قيمتها السلعية اكبر من قيمتها في السوق النقدي . إن هذا التفاوت في النسب بين المعدنين أدى إلى انهيار قاعدة المعدنين وتوجه الدول نحو قاعدة المعدن الواحد (الذهب) .

ثانياً-قاعدة المعدن الواحد(الذهب)Gold Standard

إن النظام النقدي يرتكز على معدن واحد هو الذهب ، وسار على قاعدة المعدن الواحد كنظام نقدي محلي دول منها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى .وهي تمثل العلاقة التي تربط فيما بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة.

١ - أسباب تحول الدول إلى قاعدة الذهب:

يعود تحول الدول الى قاعدة الذهب لاسباب اهمها

١- المساهمة في استقرار الأسعار لسببين :

أ. إن مخزون الذهب النقدي في العالم يتصف بالاستقرار فمعدل إنتاجه قليل ومنسجم مع الزيادة السكانية . والتوسع الاقتصادي في بلدان العالم ، ويرتبط مقدار العملة المصدر بعلاقة مباشرة وثابتة مع كمية الذهب . فالتوسع أو النقص في كمية الذهب يتبعه أو يرافقه تغير بنفس الاتجاه لكمية النقود ، وينعكس ذلك على استقرار نسبي للأسعار في ظل قاعدة الذهب .

ب. إن مستويات الأسعار والتكاليف وإنتاج الذهب تسير باتجاه معاكس . فارتفاع الأسعار والتكاليف يؤدي إلى هبوط إنتاج الذهب وانخفاض عرض النقد . مما يكبح جماح الارتفاع في مستوى الأسعار . وبالمقابل لو انخفضت الأسعار والتكاليف نتيجة لانخفاض عرض النقد فإن ذلك يؤدي إلى تشجيع إنتاج الذهب وبالتالي زيادة عرض النقود مما يوقف الانخفاض في الأسعار .

٢. تعزيز الثقة في النظام النقدي :

إن استخدام الذهب كقاعدة للنقد يزيد الثقة في النظام النقدي وذلك للمكانة الفريدة التي يتميز بها الذهب فهو يعد من احد مكونات ثروة الأفراد واصل نقدي مقبول على المستوى المحلي والدولي ، فعلى المستوى المحلي عندما يلغى الذهب كأداة نقدية فيمكن استخدامه للأغراض الصناعية وكمخزن للقيم . وهذه المميزات غير موجودة في النقود الورقية بحيث إذا ألغيت الورقة النقدية من التداول تفقد قيمتها النقدية . بالإضافة إلى ذلك ثقة الأفراد تنطبق على كافة الإشكالات الأخرى من النقود كالأوراق النقدية والودائع الجارية القابلة للتحويل إلى ذهب .

الفوائد المتحقق من استخدام قاعدة الذهب على المستوى الدولي

أ- استعمال الذهب كعملة وسيطة لتسويات المدفوعات وقياس القيم Medium of Exchange and Standard of Value :

لأن الذهب قوة شرائية دولية تستخدم في تمويل التجارة الدولية وتسوية الديون وحركة رؤوس الأموال الدولية فإذا كان المستورد في العراق يرغب بالاستيراد من الأردن وليس لديه كمية كافية من عملة البلد المصدر فإنه يستخدم الذهب في تحويل الاستيراد .

ب- استقرار أسعار الصرف بين العملات الأخرى Stability of Foreign Exchange Rates

تحقق قاعدة الذهب استقرار لأسعار الصرف بين العملات المحلية مادام كل عمله معرفة بوزن معين من الذهب ، ولأن سعر الذهب ثابت فيبقى سعر التعادل بين العملات ثابت أو مستقر . فإذا كان الدينار العراقي يساوي (٤) غم من الذهب . والجنيه المصري (٢) غم من الذهب . فالدينار العراقي يساوي (٢) جنيه مصري . وهذا الاستقرار في سعر الصرف يؤدي إلى استقرار المعاملات التجارية (قيمة الصادرات والواردات) بالنسبة للمصدر والمستورد . وعندئذ يستطيع المستورد معرفة كلفة وارداته والمصدر معرفة العائد من صادراته المقيمة بالعملة الأجنبية . وهذا الاستقرار يجنب التجار والمستثمرين مخاطر الصرف الأجنبي وبالتالي يوسع حجم التجارة والاستثمار الدوليين .

ج- تساوي مستويات الأسعار الدولية Equality of International Price Levels :

يرى المدافعون عن قاعدة الذهب إن قاعدة الذهب فيها آلية تجعل الأسعار تتجه نحو التعادل في البلدان التي تأخذ بها وتستند هذه الفكرة على نظرية حركات الذهب وأثر هذه الحركة على التوسع والتقلص في كمية النقود ومستويات الأسعار .

فلو كانت الأسعار في أمريكا اقل من الأسعار في فرنسا ، فإن الطلب الفرنسي على السلع الأمريكية سوف يرتفع وتزداد حصيلة وصادرات أمريكا من الذهب مما ينعكس على زيادة قدرتها على التوسع في كمية النقود فتزداد الإنفاق وتتجه الأسعار نحو الارتفاع ، في حين يقل الرصيد الذهبي في فرنسا فينعكس في انكماش عرض النقد وهبوط الأسعار ويستمر تقلب الأسعار بين البلدين حتى تتساوى فيهما . وهذا يعني إن توزيع الذهب بين الدول سوف يحدث بصورة تلقائية ولا يتركز الذهب في بلد دون آخر . وإنما سوف يتحرك بين الدول استناداً إلى حركة الأسعار . ومن خلال هذه الحركة سوف تنفي الاختلافات في مستوى الأسعار في البلدان التي تسير على قاعدة الذهب.

٢ - أشكال قاعدة الذهب

هناك ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب:

١ - قاعدة المسكوكات الذهبية The gold – coin standard :

المسكوكات الذهبية: - عبارة عن وحدات ذهبية صغيرة الحجم نسبياً وموحدة الوزن والعيار.

طبقت هذه القاعدة في معظم الدول وأول من طبقها إنكلترا عام ١٩١٦ وأمريكا للفترة ١٨٧٩-١٩٣٣ . وتعني قاعدة المسكوكات الذهبية التعامل بنوعين من النقود .

النوع الأول: النقود المعدنية الذهبية (العملة المتداولة) :

النوع الثاني: النقود الورقية الذهبية القابلة للتحويل إلى ذهب .

٢- قاعدة السبيكة الذهبية Gold Bullion Standard

لجأت الدول خلال الحرب العالمية الأولى إلى إصدار النقود الورقية بصورة مفرطة لتمويل العمليات المدنية والعسكرية في آن واحد وترتب على ذلك ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار وظهور عدم اتساق بين النقود الورقية وبين حجم الاحتياطيات الذهبية وانخفاض في اقيام النقود الوطنية . مما اجبر البلدان آنذاك ترك قاعدة المسكوكات الذهبية وتبني نظام النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب . وإنما يقتصر تحويل هذه الأوراق إلى سبائك ذهبية بشروط منها أن لا يقل وزن السبيكة الذهبية عن مقدار معين يحدده القانون وغالبا كان لا يقل وزن السبيكة عن الكيلو غرام من الذهب .

وقد تبنت إنكلترا قاعدة السبيكة الذهبية عام ١٩٢٥ وفرنسا عام ١٩٢٨ وأمريكا عام ١٩٣٤ . والمدافعون عن قاعدة السبيكة يعدون أن هذا النظام مفضل على قاعدة المسكوكات الذهبية في المسائل الآتية :

أ. إن استخدام المسكوكات الذهبية في التداول النقدي تتعرض للاكتناز خاصة في الظروف غير العادية في الوقت الذي يحتاج فيه الحكومة هذه الاحتياطيات لتسوية المدفوعات الدولية التي تتم بالذهب .

ب. إن ترك المسكوكات بيد الجمهور يؤدي إلى نقص الاحتياط الذهبية لدى السلطات النقدية بحيث تصبح غير قادرة على تحويل أشكال النقود إلى الذهب .

٣- قاعدة الصرف بالذهب Gold Exchange standard

لقد سارت على هذه القاعدة البلدان التي كانت تعاني من شحة في الاحتياطيات الذهبية . إن ارتباط العملة الوطنية غير قابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب يمثل جوهر صيغة الصرف بالذهب . ويوفر على السلطات النقدية تكوين الاحتياطيات الذهبية كغطاء لعملها إذ يمكنها أن تحتفظ بعملات أجنبية دولية قابلة للتحويل إلى ذهب .

أسباب انهيار قاعدة الذهب

يمكن حصر أهم الأسباب التي أدت الى انهيار قاعدة الذهب في الجوانب الآتية :

١. عدم كفاية الإنتاج العالمي من الذهب وقصور كمياته عن مواكبة الطلب عليه للأغراض النقدية (إصدار العملة) فضلاً عن الأغراض الأخرى غير النقدية والاكتناز .
٢. توجه معظم الحكومات بعد حدوث أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ إلى التوسع في الاستثمار وتنشيط الوضع الاقتصادي لملاقاة آثار الكساد وعن طريق إتباع أساليب جديدة في الإدارة النقدية تتعارض وشروط وأحكام قاعدة الذهب . وهذه الأساليب التوسع بالإصدار النقدي دون أن يقابل هذا التوسع قدر كاف ومناسب من الاحتياطات الذهبية الواجب الاحتفاظ بها كغطاء للعملة الوطنية الجاري إصدارها .
٣. سوء توزيع الاحتياطات الذهبية فيما بين البلدان المختلفة وخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الأولى . إذ تركزت معظم الاحتياطات الذهبية لدى أمريكا وفرنسا مقابل تواضع حجم الاحتياطات الذهبية لدى البلدان الأخرى كألمانيا وبلدان أوروبا الشرقية .
٤. توجه البلدان الصناعية المتقدمة وخاصة انكلترا ، فرنسا ، أمريكا ، إلى وضع قيود على حركة التجارة الدولية . بهدف تحسين وتقوية مراكزها الاقتصادية . فمثلاً كانت انكلترا تحاول حماية مصالحها عن طريق تعاملها مع مستعمراتها .

ثالثاً : قاعدة النقود الورقية القانونية Fiat Money Standard

وهي القاعدة الشائعة اليوم في جميع دول العالم .

أن الأساس الذي يقوم وتستند عليه قاعدة النقود الورقية الإلزامية يتمثل في أن النقود الورقية المتداولة في المجتمع تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة وهذه القوة نابعة من القانون أو التشريعات التي تصدرها السلطات النقدية ، لذلك تسمى النقود الورقة المتداولة بالنقود القانونية أو الإلزامية . وتتميز :-

أ- لا يحق لحاملها المطالبة بتحويلها إلى ما يساويها أو ما يعادلها من ذهب أو أي معدن آخر . إذ تنقطع في ظل هذه القاعدة الصلة التي كانت قائمة في السابق فيما بين النقود المتداولة وقيمة الذهب .

٢- تكون السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية أو الخزانة مسؤولة لوحدها دون غيرها عن إصدار الكميات النقدية ووفق الأسس والمعايير التي تضعها الحكومات ممثلة

بالسلطات النقدية . والتي تنظم وتحدد عملية الإصدار النقدي وبما يتفق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها .

فعندما تلاحظ السلطات النقدية تزايد ارتفاع مستويات الأسعار فأنها تلجأ عادة إلى تقليص كمية النقود المصدرة وتخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع بغية تجنب الضغوط التضخمية . والعكس تماماً في حالة الكساد . إذ تعتمد السلطات النقدية إلى التوسيع في الإصدار النقدي .

٣- نلاحظ إن قاعدة النقود الورقية الإلزامية تتسم بالمرونة الواسعة تجاه السلطات النقدية مما يمكن الأخيرة من إصدار الكميات المناسبة واللازمة من النقود الورقية .

إلا أن المرونة التي تتبعها قاعدة النقود الورقية الإلزامية للسلطات النقدية في مجال الإصدار النقدي ليست مرونة مطلقة أو غير محدودة . لأن تمادي السلطات النقدية في إصدار كميات كبيرة وإضافية من النقود الورقية سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وتدهور قوتها الشرائية ثم تعرض الاقتصاد الوطني لأزمات ومشكلات اقتصادية ونقدية خطيرة . لذا يكون لزاماً على السلطة النقدية وضع الأسس والقيود والضوابط المحددة والمنظمة لعملية الإصدار النقدي .

٤- السلطات النقدية في المجتمعات المعاصرة تدرك تماماً أهمية الترابط القائم بين كمية النقود المتداولة من جهة وكمية الإنتاج من السلع والخدمات من جهة أخرى . باعتبار إن الوحدة النقدية من العملة الوطنية تمنح لحاملها حقاً قانونياً للحصول على ما يعادلها من السلع والخدمات لهذا فإن كمية الإصدار النقدي الذي تتولاه السلطة النقدية يتحدد بمقدار الإنتاج المادي المتحقق في فترة زمنية معينة . وعلى هذا الأساس فإن غطاء العملة الفعلي أو الحقيقي في ظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية يتمثل في حجم الإنتاج الفعلي للبلاد .

وتختلف النقود الورقية الإلزامية عن النقود الذهبية أو الفضية من النواحي الآتية

- ١ . إنها تستمد قوتها من القانون .
- ٢ . إن نفقات أو تكاليف إنتاج النقود الورقية لا تكاد تذكر عن مقارنتها مع تكاليف إنتاج النقود المعدنية .
- ٣ . لا توجد للنقود الورقية قيمة ذاتية بوصفها سلعة من عنصرها الورقي الزهيد على خلاف النقود الذهبية أو الفضية لها قيمة ذاتية مستمدة من المعدن النفيس الذي صنعت منه .

ومن الناحية التاريخية ارتبط إصدار النقود الورقية بعاملين مهمين :

١. عدم كفاية كمية الذهب بهدف التوسع في كمية النقود لمواجهة حاجات الاقتصاد الوطني .
٢. الحروب التي مرت بها الدول أجبرت الدول ترك قاعدة الذهب . التي تقوم على إصدار النقود حسب كمية الذهب المتاح في البلاد . والأخذ بكمية النقود الورقية لتوفير كمية كافية من النقود الورقية لتمويل الإنفاق العسكري والمدني المتزايد . وهكذا لجأت كل الدول التي خاضت الحروب إلى هذه القاعدة .

ثانياً: قيمة النقود Value of Money

وتعني القوة الشرائية للوحدة النقدية (الدينار الواحد) أي كمية السلع والخدمات التي تستطيع مبادلتها بوحدة النقد .

وان قيمة النقود مرتبطة بأسعار السلع والخدمات التي تشتريها وبالتالي فان قيمة النقود ما هي إلا معكوس المستوى العام للأسعار فان تغير المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل مباشر وعكسي على قيمة النقود .

قيمة النقود (القوة الشرائية) = ١ / المستوى العام للأسعار

ف عند ارتفاع الأسعار (التضخم) تقل القوة الشرائية للنقود . أي إن المستهلك قادراً على شراء نفس الكمية السابقة بنفس المقدار من النقود . بل بأقل من ذلك .

ويمكن حساب التراجع في قيمة النقود في حالة التضخم كما يأتي :

$$\text{نسبة التغير في قيمة الوحدة النقدية} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة}} \times 100\%$$

فمثلاً لو ارتفعت الأسعار في عام ٢٠١٢ إلى ١٤٠% بالمقارنة مع سنة الأساس ١٠٠% فتكون نسبة تغير قيمة الوحدة النقدية كالتالي :

$$\text{نسبة تغير قيمة النقود} = \frac{100\%}{140\%} \times 100\%$$

$$= 71,4\%$$

أي أن النقود خسرت من قوتها الشرائية ما يقارب ٢٨,٠٦% مما كانت عليه في سنة الأساس

فلاحظ هنا انه في حين ارتفعت الأسعار بنسبة ٤٠% فإن ذلك أدى إلى تراجع القوة الشرائية للوحدة النقدية بنسبة ٢٨,٠٦ أو إننا نستطيع القول بان الدينار في سنة المقارنة يساوي ٧١,٤ قرشاً من دينار سنة الأساس .

ويمكننا أن نستنتج إن العلاقة بين قيمة النقود من جهة وأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية من جهة أخرى هي علاقة عكسية . فارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى تدهور قيمة النقود المتداولة أي انخفاض قوتها الشرائية . والعكس صحيح .

ثالثاً: أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود

لقد أصبح من المعتاد في الحياة الاقتصادية المعاصرة حصول تغيرات في مستويات الأسعار . ودائماً ما تأخذ هذه التغيرات اتجاهاً مرتفعاً . ونادراً ما تستقر الأسعار . أما انخفاضها فقد أصبح في الواقع شيئاً غير مألوف .

بالرغم من إن الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار يؤدي انخفاض قيمة العملة المتداولة . إلا إنها مقبولة من الناحية الاقتصادية . إذ تساعد في توسع وزيادة حجم النشاط الاقتصادي في البلدان ذات النظام الاقتصادي الحر ، لأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي .

إلا إن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية . وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع مما يترتب على ذلك استفادة البعض من آثار التضخم وتضرر آخرين منه . فمثلاً سيستفيد المدينون من انخفاض قيمة العملة الوطنية ويتضرر الدائنون الذين سيحصلون على ديونهم بقيمة حقيقة اقل من القيمة التي اقرضوا بها دائنيهم ويمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار بالارتفاع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجوانب الآتية :

١- الأثر على إعادة توزيع الدخل القومي

إن هذا الأثر يتضح من خلال انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وارتفاع نصيب أصحاب الدخل الحرة أو المتغيرة من الدخل القومي نتيجة لارتفاع المتزايد والمستمر في الأسعار .

٢- الأثر على التشغيل

تؤدي الارتفاعات في الأسعار إلى توجه رأس المال والأيدي العاملة إلى الأنشطة والمجالات غير الإنتاجية . وخاصة في مجالات المضاربة التي توفر أرباحا سريعة ومجزية بالقياس إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها في القطاعات الإنتاجية أو في مجال الاستثمار الإنتاجي .

٣- الأثر على ميزان المدفوعات

ويظهر هذا الأثر من خلال تزايد ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات خاصة وان أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل البلدان النامية تكون معرضة للزيادة مما يؤدي في النهاية الى تفاقم عجزت الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات .

٤- الأثر على إعادة توزيع الثروة

أن أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في الأراضي والعقارات والسندات وغيرها في وضع أفضل من غيرهم إذ سيحققون أرباحا وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار وثم ارتفاع أقيام ممتلكاتهم وأصولهم مما يزيد من عوائدهم ودخولهم .

٥- الأثر على الديون

أن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود سيؤدي إلى استفادة المدينين وتضرر الدائنين .

٦- الأثر على الإنتاج

إن المنتجين سيحققون أرباحا كبيرة نتيجة لتزايد ارتفاع الأسعار إذ ستدفعهم هذه الزيادة في الأسعار إلى زيادة حجم الإنتاج ومن ثم زيادة أرباحهم . كما إن أسعار منتجاتهم المخزونة قبل الزيادات الجديدة في الأسعار ستحقق لهم أرباحا إضافية عن بيعها .

قيمة النقود والنظريات العامة للقيمة

هناك ثلاث مدارس تعرضت لنظرية القيمة وهذه المدارس

أولاً : المدرسة الكلاسيكية :

إن تحليل المدرسة الكلاسيكية لسعر السلعة يتحدد وفق كلفة إنتاجها وندرته، والنقود تتحدد قيمتها أيضاً وفقاً لهذين المعيارين (نفقة إنتاجها+ ندرتها) فعندما كانت النقود معدنية كانت كلفتها تتمثل بنفقة استخراج المعدن المكون للعملة . وبندرته المعدن في الطبيعة .

ومع تطور أشكال النقود والتحول من النقود المعدنية إلى النقود الورقية لم يعد هناك مجال لربط قيمة النقود الورقية بكلفة أو نفقة إنتاجها، إلا إن العنصر الثاني المحدد لقيمة

النقود (ندرتها) فيمكن أن يعد قائماً وفق تحليل هذه المدرسة . فندرة النقود تعني كميتها المعروضة فتبقى العلاقة قائمة بين كمية النقود المعروضة وقيمتها . كما إن زيادة في كمية النقود المعروضة سترتب عليها زيادة حجم الطلب (الإنفاق النقدي مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات المعروضة في السوق وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود (أي انخفاض قوتها الشرائية). إذن العلاقة عكسية بين الأسعار وقيمة النقود .

وما ينطبق على النقود من حيث تأثر قيمتها بكميتها المعروضة ينطبق أيضاً على السلع المختلفة .

ثانياً: المدرسة الاجتماعية (قيمة العمل)

تؤكد هذه المدرسة إن السلعة توجه لإشباع حاجات استهلاكية وحاجات إنتاجية لهذا فإنه يمكن التمييز بين نوعين من قيمة السلعة القيمة الأولى هي (قيمة الاستعمال) والقيمة الثانية هي قيمة المبادلة) .

ويقصد (بقيمة الاستعمال): قدرة السلعة على إشباع حاجة بشرية مباشرة من خلال قيام الفرد باستعمال هذه السلعة . أي منفعة السلعة لمن يستعملها . لهذا فإن قيمة الاستعمال لا يستوجب وجود سوق مبادلة فهي قيمة منفعية بحتة مثل (أثمار الغابات ماء النهر أو النبع وغيرها) ولذلك فإن السلع سواء كانت حرة أو اقتصادية فهي تتمتع بقيمة الاستعمال .

ويقصد (بقيمة المبادلة) مقدرة السلعة على التبادل بسلعة أخرى . وتستوجب وجود سوق مبادلة .

وفقاً لتحليل المدرسة الاجتماعية إن قيمة السلعة الاقتصادية أو المنتجة تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً اللازم لإنتاج السلعة . فكلما كان إنتاج السلعة يستغرق وقت أطول كلما كان سعرها أكبر والعكس .

ثالثاً : المدرسة الحدية (المنفعة)

يستند تحليل المدرسة الحدية لمفهوم القيمة على أساس فكرة (المنفعة) فالسلعة التي يطلبها المستهلكون لا بد أن تحقق منفعة من خلال استهلاكهم لها . لهذا فإن السلعة التي لا تطلب ليس لها قيمة في ذاتها مهما كانت كمية العمل المتحقق فيها . وبصرف النظر عن تكلفة إنتاجها . فالمنفعة هي التي تحدد القيمة في السلعة .

وعلى أساس المنفعة تتحدد قيمة مبادلة هذه السلعة بالنسبة للسلع الأخرى . وإن قيمة المبادلة تستمد وتنشأ من قيمة الاستعمال بحسب تحليل هذه المدرسة .

الفصل الثالث / النظام النقدي

المفهوم (concept) :

يمكن تعريف النظام النقدي على انه ((مجموعة القواعد القانونية والإجراءات التي يتم بواسطتها السيطرة على كمية النقود في مجتمع ما))

عناصر النظام النقدي variables of monetary system

يتألف النظام النقدي وحسب التعريف السابق من العناصر الآتية:-

١- وحدة النقد.

٢- التشريعات والقوانين المنظمة لأداء النقود وعملها .

٣- المؤسسات والأجهزة المالية والنقدية .

(١) وحدة النقد

هي وحدة الحساب التي يستند إليها النظام النقدي كأساس لقياس القيم ويعد الدينار العراقي وحدة الحساب التي يركز عليه النظام النقدي ، ويتكون الدينار من (٢٥٠) دينار كأصغر الأجزاء المكونة له. ويتم تحديد وحدة النقد الأساسية وقيمتها بواسطة القاعدة النقدية .

(٢) التشريعات والقوانين المنظمة لأداء النقود وعملها

وتهدف التشريعات والقوانين إلى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والائتمان في داخل مجتمع ما بما يضمن تسهيل وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تبغيها الدولة.

(٣) المؤسسات والأجهزة المالية والنقدية

وتتمثل هذه المؤسسات بصورة رئيسية في الحكومة(وزارة المالية) والمصرف المركزي والمصارف التجارية وتكون هذه الأجهزة مجتمعة مسئولة عن عملية إصدار العملة الوطنية والأنواع الأخرى من النقود وتحديد كميتها ومراقبة وتطبيق التشريعات والقوانين المشار لها سابقاً.

صفات النظام النقدي الجيد

لكي يؤدي النظام النقدي أهدافه بصورة مقبولة وجيدة لابد وان يتمتع بصفات جيدة وهي:-

١- إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقد: وذلك بواسطة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي (وجود المؤسسات).

٢- مرونة عرض النقد:- أي القدرة على التوسع والانكماش حسب احتياجات الاقتصاد(وجود الأدوات).

٣- تساوي القوة الشرائية:- وذلك من خلال القدرة على تحويل أي نوع من أنواع النقود إلى نوع آخر دون أن تفقد النقود أي جزء من قوتها الشرائية نتيجة التحويل.

٤- ثبات قيمة النقود: وهذا يساعد في استقرار الأسعار.

٥- الأمان(الضمان): كان يقصد بالأمان إمكانية تحويل النقود الورقية إلى ذهب وفضة وفي الوقت الحاضر هو ضمان الحكومة لهذه الأوراق بقبولها بين الأفراد.

٦- يجب أن يضمن النظام النقدي الجيد لأفراده إمكانية التبادل أو التعامل مع العالم الخارجي بسهولة ويسر وبدرجة كبيرة من الاستقرار وذلك إما عن طريق الاستخدام المباشر للعملة المحلية أو عن طريق تحويلها من خلال المصارف التجارية والبنك المركزي. ويستلزم تحقيق هذا الشرط أن توجه بعض إجراءات الجهاز النقدي للمحافظة على الأمن والاستقرار النسبي في سعر العملة المحلية مقومة بالعملات الأجنبية الأخرى(سعر الصرف).

أولاً: عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: مفاهيم عرض النقد:

يعرف عرض النقد أو (الرصيد النقدي) بأنه مجموع الوحدات النقدية القائمة بوظائف النقود التي تكون في حوزة الأشخاص الاقتصادية في مجتمع معين في لحظة معينة ، ويشير هذا التعريف إن عرض النقد يمثل رصيد وليس تدفق ، من هنا يجب التمييز بين الرصيد النقدي والتدفق النقدي.

فالرصيد النقدي: تعبر عن كمية معينة من النقود وقابلة للقياس في لحظة زمنية معينة شأنه في ذلك شأن الثروة (Wealth) والمدخرات (Saving) والمخزون من المواد الأولية.

التدفق النقدي: فهو كمية معينة من النقود ويمكن قياسها خلال فترة زمنية معينة (كالإنفاق القومي، الدخل القومي، الاستثمار القومي).

إن النقود تنتقل عبر الزمن من يد لأخرى لتسوية المعاملات اليومية وانتقال النقود بهذا المعنى يرتبط بفترة زمنية معينة ، وللحصول على كمية النقود المستخدمة في تسوية المعاملات خلال فترة زمنية معينة يتطلب أن نضرب كمية النقود كخزين في سرعة تداولها . وبذلك تصبح كمية النقود المنفقة خلال السنة على السلع والخدمات اكبر من كمية النقود المتاحة الموضوعة تحت تصرف الجمهور والبنوك التجارية خلال السنة.

مثال على ذلك: إذا كان الرصيد النقدي (١٠٠٠) دينار وسرعة دورانه (٥) مرات في السنة فإن حجم الإنفاق النقدي أو التدفق النقدي يساوي $١٠٠٠ \times ٥ = ٥٠٠٠$ وحدة نقدية (دينار).

وكما يقول (فيشر) إن إجمالي النقود المستخدمة كأداة للمبادلة والموجودة في التداول تشمل كمية النقود كخزين وعدد المرات التي تتداول فيها الوحدة النقدية الواحدة كعملة في تسوية المبادلات ، ويعتقد الاقتصاديون إن السبب الرئيسي للتذبذب في المستوى العام للأسعار هو التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني التي تتضمن كمية النقود وسرعة تداولها . فزيادة كمية النقود تزيد من الأسعار ، وتؤدي إلى هبوط العملة الوطنية .

وهناك ثلاث مفاهيم لعرض النقد:

- ١- عرض النقد الضيق .
- ٢- عرض النقد الواسع .
- ٣- عرض النقد الأوسع .

١ - عرض النقد الضيق (M1 Narrow Of Money)

ويقصد به العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات والتي تعد نقوداً. بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك .

وبهذا المعنى فإن عرض النقد بالمعنى الضيق يشمل ((العملة الصادرة من البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة وهي النقود القانونية التي تتمتع بسمة القبول العام كوسيلة للمدفوعات ،مضافاً إليها ودائع الطلب (Demand Deposits) الصادرة من المصارف التجارية والتي يمكن السحب عليها بالشيكات وحسب المعادلة الآتية : $M1=C+DD$:M1 يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق.

C: النقود في التداول.

DD: الودائع الجارية.

والشيك ليس الوديعة الجارية، وإنما وسيلة لتحويل الودائع الجارية من شخص لأخر، والودائع الجارية في هذه الحالة تتسم بسيولة كبيرة كالنقود القانونية أو هي عملة بحد ذاتها.

إن ما يحتفظ به البنك المركزي، والمصارف التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه المصارف التجارية من الودائع لدى البنك المركزي لا يدخل ضمن مفهوم النقد الضيق لأنه يعد جزءاً من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليه المصارف التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض .

ويعتقد بعض الاقتصاديين إن عرض النقد بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد وذلك لعدة أسباب وهي:-

١- لأنه يشمل العملة في التداول والودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) التي تستخدم في الإنفاق الفوري ، أما الودائع لأجل وودائع التوفير المملوكة من قبل الجمهور فهي ليست جزءاً من عرض النقد لأنها غير مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى ودائع جارية .

٢- هناك إمكانية أفضل للرقابة على عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) من عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وذلك لأن متطلبات الاحتياطي القانوني تفرض على جميع مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق . في حين إن العناصر الداخلة في (M2) باستثناء (M1) لا يخضع بعضها لمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) .

٢- عرض النقد بالمعنى الواسع (Broad Money): m2

ويشمل عرض النقد بالمعنى الواسع على (M1) مضافا إليه الودائع لأجل (ودائع زمنية) والتوفير لدى المصارف التجارية ، وحسب المعادلة الآتية:-

$$M_2 = C + DD + Td + s d$$

$$\text{أو} = M_1 + T d + s d$$

حيث أن $M_2 =$ عرض النقد بالمعنى الواسع .

$$C = \text{العملة في التداول}$$

$$DD = \text{الودائع الجارية}$$

$$T d = \text{الودائع لأجل}$$

$$SD = \text{ودائع التوفير}$$

فهذه الودائع قريبة للنقود وذلك بسبب إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة وبسرعة وبأقل خسارة، وكما يقول (ساملسون) فإن (M2) يعد مؤشر مهم لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي . وان عرض النقد الضيق (M1) لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني وليس هو الوحيد المحدد للإنفاق ، وإنما التغيرات في الإنفاق الكلي والطلب الكلي ومستوى الدخل قد تكون استجابة للتغيرات التي تحدث في الموجودات شبه النقود مما يستدعي اخذ أشباه النقود بنظر الاعتبار لتحديد مفهوم عرض النقد

والمفهوم الواسع لعرض النقد يعطي صورة أفضل لتحديد حجم عرض النقد في الاقتصاد الوطني للأسباب الآتية:-

١- إن الهياكل المالية في البلدان المتقدمة قد أوجدت عددا من الأصول المالية يمكن تحويلها إلى نقود قانونية وودائع جارية بيسر وفي فترة قصيرة وبخسارة متدنية فهي تعد قريبة للنقود من حيث أثرها على النشاط الاقتصادي والأسعار وبنفس الوقت تقوم بوظيفة مخزن للقيم .

٢- إن الودائع الزمنية والادخارية والحسابات الأخرى عليها عائد على شكل فائدة بخلاف العملة في التداول والودائع الجارية ، وبذلك فان وجود هذه الودائع يساعد الأفراد على استثمار أموالهم في أصول تدر عائدا وبنفس الوقت يمكن استبدالها بالنقود ، وبذلك لا

يضطر الأفراد إلى ترك أموالهم على شكل أرصدة نقدية وودائع جارية يمكن السحب عليها بالشيكات .

ويزداد عرض النقد بالمعنى الواسع كلما زاد إصدار العملة وخلق الودائع من قبل الجهاز المصرفي ، وكلما فضل الأفراد الاحتفاظ بثروتهم على شكل ودائع آجلة وتوفير لمواجهة المتطلبات المستقبلية .

٣. عرض النقود بالمعنى الأوسع (M3)

يشمل هذا النوع عرض النقد ، المعنى الواسع لعرض النقد M2 أي السيولة المحلية مضافاً إليها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية أي لدى المؤسسات الادخارية المشتركة والوظيفية وجمعيات الإقراض والمؤسسات المالية غير المصرفية ، لقد كان من أنصار هذا التعريف Shaw and Gurley حيث أضافوا المؤسسات المالية الوسيطة وصناديق الادخار كمؤسسات خالقة للنقد بحجة إن دورها تزايد مع تطور المجتمعات الاقتصادية. وهكذا لم تعد المصارف التجارية قادرة على خلق السيولة لوحدها بل أصبح إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تعرض للجمهور أنواع من الأصول الجديدة . وهكذا فإن M3 يمكن التعبير عنه وفق المعادلة الآتية :

الودائع التي تخلقه المؤسسات غير المصرفية + M2 = M3

وهناك من يعرف عرض النقد الأوسع بأنه يشمل عرض النقد الواسع + الأصول الأخرى الأقل سيولة مثل الودائع الطويلة الأجل . وبهذا المعنى فإن عرض النقد يمثل السيولة المجتمع الاقتصادي بمجموعه ويكون المعادلة كما يأتي :

$$M3 = M2 + \text{ودائع طويلة الأجل}$$

والجدول الآتي :- مثال عددي افتراضي لاحتساب كمية النقود المعروضة (M3,M2,M1) وإجمالي السيولة بوجه عام .

(بالمليون وحدة نقدية)

المفهوم	السند	القيمة
M1	(النقود الحاضرة) (النقد في التداول)(النقد خارج الجهاز المصرفي)	150
	+ ودائع تحت الطلب (ودائع جارية)	50
	+ الشيكات المصرفية	5
	+ الودائع الأخرى القابلة للمصرف بموجب شيكات مصرفية .	10
المجموع	M1	215
M2	M1	215
	+ حسابات التوفير	55
	+ الودائع قصيرة الأجل	60
المجموع	M2	330
M3	M2	330
	+ الودائع طويلة الأجل الودائع التي تخلقها المؤسسات المالية غير المصرفية	65
المجموع		395
السيولة الإجمالية بوجه عام	M3	395
	+ سندات وأذونات الخزينة قصيرة الأجل	80
	+ سندات الادخار الحكومية	40
المجموع	إجمالي السيولة بوجه عام	515

ملاحظة : يقصد بدرجات سيولة الأصل مدى إمكانية تحويله إلى نقود حاضرة (بيعه مثلا) والسرعة التي تتم بها هذه العملية .

وبناءً على ذلك يقسم الاقتصاديون الموجودات المتاحة داخل الاقتصاد الوطني إلى ثلاثة أقسام تبعاً لدرجة السيولة :

أ. السيولة من الدرجة الأولى : وهي الموجودات التي تتمتع بأقصى درجات السيولة وتضم العملة (الأوراق النقدية + المسكوكات) والودائع الجارية لدى المصارف التجارية ويعد هذه الموجودات في قمة السيولة لتمييزها عن غيرها من الموجودات بالخصائص الاقتصادية الآتية

- القبول : أي إنها مقبولة من كافة أفراد المجتمع .
 - الشمولية : أي قابليتها على الإيفاء بجميع الالتزامات وتسديد كافة الديون .
 - الفورية : أي قدرتها على التسديد وانجاز المدفوعات بدون تأخير .
- ب. السيولة من الدرجة الثانية : وتتمثل بالموجودات المالية القريبة من النقود من حيث قدرتها على التحول السريع إلى نقد وبكلفة مالية منخفضة . وتشمل على (ودائع التوفير لدى المصارف ، وودائع الادخار لدى الصناديق الادخار ، الودائع الثابتة) وتعد سيولة هذه الموجودات مرتفع . واعد كثير من الاقتصاديين هذه الموجودات بمثابة أصول شبه نقدية وبدائل للنقود وبالرغم من تحولها إلى قوة شرائية ولكن تبقى دون مستوى الأصول السائلة إذ يجب تحويلها أولاً إلى نقد بعد ذلك تستخدم النقود للتسديد وإيفاء الديون .
- ت. السيولة من الدرجة الثالثة : وتوصف الموجودات التي تقع ضمن هذه الدرجة بان السيولة تتمتع بقابلية اقل على التحول إلى نقد حيث أن سيولتها اقل من الموجودات السابقة ، واهم أنواعها (السندات الحكومية والخاصة الطويلة الأجل ، الأسهم ، العقارات والأراضي ، العدد الإنتاجية) .

مما تقدم نستطيع القول بان جميع الموجودات المالية المتوفرة داخل الاقتصاد القومي تكون قابلة للتحويل إلى السيولة المطلقة أي النقود ، ولكن هذه القابلية ليست على مستوى واحد بالنسبة للجميع ، وكذلك يمكننا أن نستنتج أيضاً أن الموجودات المالية كالودائع المصرفية والسندات قصيرة الأجل هي أكثر سيولة من الموجودات الحقيقية ، وعليه فان الأولى تكون اقرب من النقود كبدايل من الثانية .

العوامل المحددة لعرض النقد

أولاً: الجانب النظري

١- حجم النقد الأساس :- إن حجم النقد الأساس المعد للاستعمال في التداول او كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي في تشكيلة عرض النقود تتقرر في ضوء مجموعة من العناصر هي:-

أ- حجم الغطاء المتوفر للعملة من الذهب والعملات الرئيسية.

ب- كمية النقود التي تصدرها السلطة النقدية(البنك المركزي).

ج- سياسات البنك المركزي.

عند النظر إلى هذه العناصر في حالة كون البلد يمتلك كميات كبيرة من الذهب والفضة فإنه يستطيع زيادة كمية النقود في التداول وبالعكس.

أما سياسات البنك المركزي فإنها كثيرة، فالسياسات الايجابية تؤدي إلى زيادة عرض النقود والسياسات السلبية تؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

وعلى سبيل المثال : هناك الاحتياطات القانونية والاحتياطي القانوني: هو نسبة مئوية تفرض على شكل "٧ - ٢٥%" يأخذها البنك المركزي من البنوك التجارية عند دخول أي وديعة جارية إلى البنوك التجارية. فزيادة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى انخفاض في عرض النقود وبالعكس إذاً النتيجة التي نصل إليها إن سياسات البنك المركزي تؤثر في حجم النقد الأساس ومن ثم تؤثر على عرض النقود.

٢- العادات المصرفية للجمهور:- ويعني هذا العنصر المفاضلة لدى الجمهور بين الأشكال المتعددة للموجودات ، فإذا كان الجمهور يفضل النقود حاضرة أكثر من الموجودات الأخرى فإن عرض النقود يزداد، وفي حالة تفضيل الجمهور جعل نقودهم على شكل ودائع توفير أو ودائع ادخارية فإن النقود تقل أي ينخفض عرض النقود والعادات المصرفية تختلف من بلد إلى آخر .

٣- سياسات المصارف التجارية: وفي حالة كون سياسات المصارف التجارية تعمل باتجاه تسهيل شروط الائتمان ومتطلباته وقيوده وتشجيع الائتمانات الاستثمارية وتقليل القيود على الائتمان والسهولة في التعامل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض النقود ويحصل العكس عندما تكون هذه السياسات غير ميسرة أي تقييدية تخضع لمجموعة من القيود.

ثانياً: العوامل المحددة على عرض النقد بالمعنى الضيق من خلال تحليل الميزانية العامة للجهاز المصرفي (Monetary Survery) الذي يشمل ميزانية البنك المركزي وميزانية المصارف التجارية حسب ما ورد في عرض صندوق النقد الدولي لتلك الميزانيات الواردة في نشراته . وتشمل الميزانية العامة للجهاز المصرفي تحليل كل من الموجودات والمطلوبات وعلى النحو الآتي :-

أولاً : موجودات الجهاز المصرفي تتضمن هذه الموجودات :

١- صافي الموجودات الأجنبية (Foreign Assets) : تتألف من العملات الأجنبية القابلة للتحويل كالدولار واليورو والذهب النقدي لدى البنك المركزي والودائع لدى البنوك الأجنبية، والاستثمارات الأجنبية الأخرى التي تقوم بها البنوك المركزية مطروحاً من كل ذلك المطلوبات الأجنبية لدى البنك المركزي والتي تمثل حقوق الأجانب على الاقتصاد الوطني لغير المقيمين بما في ذلك القروض من البنوك الأجنبية ومن صندوق النقد الدولي ، وبالمقابل فان البنوك التجارية تملك أيضاً عملات أجنبية واستثمارات في أصول أجنبية مطروحة منها كذلك حقوق الأجانب غير المقيمين من أفراد وشركات وبنوك للتوصل إلى صافي موجودات البنوك التجارية ، وجمع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك التجارية نتوصل إلى صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي والذي يؤثر بصورة ايجابية على عرض النقد .

٢- الائتمان المحلي (Domestic Credit) ويشمل على الائتمان المقدم إلى الجهات الآتية أ. الائتمان المقدم للحكومة : تقترض الحكومة من البنك المركزي والبنوك التجارية لتغطية العجز في الموازنة العامة وستأخذ هذه القروض شكل سلف مباشرة قصيرة الأجل للحكومة أو قيام الحكومة بإصدار سندات وبيعها للبنك المركزي وللبنوك التجارية محسوماً من كل ذلك الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية للحصول على صافي الائتمان المقدم للحكومة من البنك المركزي وفي كلا الصورتين هناك كمية إضافية من النقود التي تخلق من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية لصالح الخزينة العامة . وهذه العملية تنطوي على تنقيد الدين العام أي تحويل الدين إلى نقد من خلال حصول البنك المركزي والبنوك التجارية على موجودات مالية هي السندات وتسجيل عوضاً عنها ودائع جارية لصالح الحكومة ، حيث ستقوم بتسديد نفقاتها بالسحب من هذا الحساب .

ب. الائتمان المقدم للقطاع الخاص : وتشمل التسهيلات الائتمانية المقدمة للوحدات الاقتصادية المختلفة على شكل حساب جاري مدين وخصم أوراق تجارية وقروض وسلف

مباشرة ، وبالتأكيد تأخذ هذه القروض شكل زيادة في الودائع الجارية للمقترض تؤثر بصورة ايجابية على عرض النقد الضيق (M1) .

ثانياً : مطلوبات الجهاز المصرفي : تنقسم إلى قسمين :

١ . مطلوبات نقدية : وتضم وسائل الدفع الفورية أي عرض النقد الضيق (M1) الذي يتألف من العملة في التداول (C) والودائع الجارية (DD) .

٢ . المطلوبات غير النقدية : تتألف من الودائع الزمنية وودائع التوفير وودائع المقيمين بالعملة الأجنبية لدى البنوك الأجنبية ويشار إليها في بعض النشرات بأشباه النقود بالإضافة إلى صافي البنوك الأخرى التي تشمل على رأس المال والاحتياطي والموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل والكمبيالات قيد التحصيل للبنك المركزي والبنوك التجارية واستناداً إلى هذا التحليل يمكن عرض الميزانية العامة للجهاز المصرفي على النحو الآتي

الموجودات = المطلوبات النقدية (M1) + المطلوبات غير النقدية بما فيها رأس المال والاحتياطي .

ويمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على النحو الآتي لتحديد العوامل المؤثرة على عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) .

المطلوبات النقدية (M1) = الموجودات - المطلوبات غير النقدية بما فيها راس المال والاحتياطي .

وبموجب هذه المعادلة يتحدد عرض النقد بمقدار الفرق بين موجودات الجهاز المصرفي ومطلوبات غير النقدية . وعليه فان قدرة الجهاز المصرفي على زيادة عرض النقد تزداد كلما زاد حصيلة الجهاز المصرفي في الموجودات الأجنبية وزادت قروض واستثمارات الجهاز المصرفي للحكومة والقطاع الخاص ، وكلما قلت أشباه النقود والودائع الحكومية وذلك لتحول جزء منها إلى نقود قانونية وودائع جارية . وهذه العلاقة العكسية بين عرض النقد (M1) وبين ودائع الأجل والتوفير والودائع الحكومية إنما تشير إلى تسرب العملة (C) والودائع الجارية (DD) إلى هذه البنوك التي تؤلف المطلوبات غير النقدية وهذا التسرب يؤدي إلى انكماش عرض النقد نتيجة لاحتجاز وسائل الدفع داخل البنوك في حالة عدم رغبتها التوسع في منح القروض وخلق ودائع جديدة لحساب الوحدات الاقتصادية المختلفة أو إذا قل الطلب على القروض من قبل هذه الوحدات .

وتتألف موجودات الجهاز المصرفي من :

أ. الذهب والعملات الأجنبية المتوفرة لدى الجهاز المذكور .

ب. قروض البنك المركزي واستثماراته .

ت. قروض المصارف التجارية واستثماراتها .

وفيما يلي ملحق للعناصر المكونة لإطراف معادلة النقد :

المطلوبات النقدية = الموجودات - المطلوبات غير النقدية

مطلوبات نقدية	موجودات	مطلوبات غير نقدية
العملة في التداول	الذهب	الودائع الثابتة
+	+	حساب رأس المال
الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي	العملة الأجنبية	ودائع التوفير
+	+	الاحتياطي الرأسمالي
	قروض واستثمارات البنك المركزي	الودائع الحكومية
	+	+
	قروض واستثمارات المصارف التجارية	الودائع الأجنبية

نستنتج مما تقدم أن عرض النقد تزداد :

أ. زادت موجودات الجهاز المصرفي .

ب. انخفضت المطلوبات غير النقدية لدى الجهاز المذكور .

ت. انخفضت حسابات رأس المال والاحتياط الرأسمالي لدى الجهاز المذكور .

والعكس يحدث في عرض النقد يتغير عكسياً مع المطلوبات غير النقدية وحسابات رأس المال

والاحتياطي بصورة طردية مع الموجودات .

مثال رياضي

إذا توافرت لديك البيانات الآتية:-

الموجودات: ١٥ مليون، الودائع الثابتة: ٢ مليون، الودائع الحكومية: ٥ مليون، الودائع الأجنبية: ٢٥٠٠ مليون، حسابات رأس المال: ١٥٠٠ مليون، الاحتياطي الراسمالي: ١٧٥٠ مليون
المطلوب : احسب حجم المطلوبات النقدية .

ثانياً سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيه

أولاً : مفهوم سرعة تداول النقود :

تشير تداول النقود (Velocity of Money) إلى عدد المرات التي تنفق بها الوحدة النقدية الواحدة لتسوية المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية قدرها سنة .

وهناك صيغتان لسرعة تداول النقود هما :

١ . سرعة تداول المعاملات (Transaction Velocity) : تشير سرعة تداول النقود لإغراض المعاملات إلى "عدد المرات التي تتداول فيها الوحدة النقدية مقابل السلع النهائية والوسيطية والإنتاجية والموجودات المالية وتقاس على أساس حاصل قسمة الإنتاج P.T على عرض النقد (M) وذلك حسب صيغة (فيشر):-

$$V = \frac{P.T}{M}$$

ويذكر (سيتا) انه بينما تشير (M) إلى الحجم الإجمالي لكمية النقود المتداولة فان V تشير إلى تداول النقود خلال فترة زمنية معينة . وسرعة تداول المعاملات هي اكبر من سرعة تداول الدخل . لأنها تتضمن المدفوعات على السلع الوسيطة والإنتاجية والنهائية والموجودات المالية في حين سرعة تداول الدخل تتضمن فقط السلع النهائية .
ولكن قياس (V) حسب هذا المفهوم تكتنفه بعض الصعوبات لأنه يتطلب معرفة عدد المرات التي تشتري به الوحدة النقدية السلع الاستهلاكية والوسيطية والإنتاجية والموجودات المالية .

٢ . سرعة تداول الدخل (In Com Velocity) : تشير سرعة تداول النقود لاغراض الدخل " هي عدد المرات التي تتداول بها الوحدة النقدية الواحدة بوصفها دخلاً لغرض تمويل الناتج

النهائي " وتقاس (V) حسب هذا المفهوم بحاصل قسمة الدخل القومي (GNP) على كمية النقود (M). وهو المقياس الدارج لاستخراج قيمة (V).

ثالثاً : العوامل المؤثرة على سرعة تداول النقود (V) :

من العوامل المؤثرة على سرعة تداول النقود (V) نذكر منها ما يأتي :

اولاً:- الدورات الاقتصادية:- تتأثر سرعة تداول النقود بالتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي ، ففي فترات الانتعاش الاقتصادي حيث يبلغ الانتاج والاستخدام مستويات عالية تعمل سرعة تداول النقود الى الارتفاع بسبب زيادة ارباح رجال الاعمال وزيادة الدخل . اما في حالة الركود والكساد الاقتصادي يميل سرعة تداول النقود الى الانخفاض السبب لان الناس يرغبون في الاحتفاظ بالنقود .

ثانياً:- تغيرات اسعار الفائدة:- ففي اوقات ارتفاع معدلات الفائدة على الموجودات المالية السائلة غير النقدية كالودائع الزمنية والتوفير وهو ما يحدث عادة في اوقات الرخاء الاقتصادي يميل الافراد الى تقليص ارصدهم النقدية اي عدم الاحتفاظ بالنقود مما يزيد من سرعة تداول النقود وبالعكس عندما تنخفض معدلات الفائدة على الموجودات المالية غير النقدية وهو ما يحدث في اوقات الركود الاقتصادي تقل سرعة تداول النقود .

ثالثاً: عادات الادخار والانفاق:- يمتلك صاحب الدخل حرية بشأن توزيع دخله النقدي الصافي ويتم توزيعه بين الادخار والاستهلاك فاذا فضل الافراد انفاق الجزء الاكبر من دخله على الاستهلاك مما يؤدي الى زيادة سرعة تداول النقود ، وبالعكس اذا كان لدى الفرد ميلا كبيرا الى الادخار اي حجب جزء من دخله عن الاستهلاك فان ذلك يؤدي الى قلة سرعة تداول النقود .

رابعا: التوقعات بالنسبة الى اسعار السلع والخدمات:- اذا توقع الافراد ان المستوى العام لاسعار سيرتفع وبالتالي سينخفض قيمة النقود فانهم يسارعون الى التخلص منها باسرع وقت تجنباً لتآكل القوة الشرائية وبذلك تقل رغبتهم بالاحتفاظ بالنقود وتزداد بالمقابل رغبتهم في شراء السلع والخدمات فترتفع سرعة تداول النقود ، وبالعكس اذا توقع الافراد انخفاض مستوى الاسعار فلا يجدون مبرراً لاسراع في انفاق ارصدهم النقدية لان قيمة النقود في طريقها للارتفاع وخفض الطلب والانفاق يعني انخفاض سرعة تداول النقود .

خامساً:- درجة انتظام استلام الدخل:- الفرد الذي يستلم دخله اسبوعياً او شهرياً بشكل منتظم سيوزع انفاقه على مدى الاسبوع او الشهر وبالنتيجة سيقبل ما يحتفظ به على مدار

السنة من ارصدة نقدية الى مجموع انفاقه مما يزيد من سرعة تداول النقود .وبالعكس اذا كان استلام الدخل غير منظم يكون حجم الارصدة النقدية الى مجموع انفاقه اكبر مما يعني انخفاض سرعة تداول النقود.

سادسا:- مدة استلام الدخل:- كلما قصرت المدة الزمنية الفاصلة بين فترتي استلام الدخل كلما زادت سرعة تداول النقود لانه لا يجد مبرر للاحتفاظ بالنقود وبالعكس كلما اتسعت المدة التي يتم فيها استلام الدخل كلما احتاج الفرد الى ارصدة نقدية اكبر مما يؤدي الى انخفاض سرعة تداول النقود.

سابعا:-التزامن بين استلام الدخل وانفاقه:- اذا كان مدخولات الافراد تنفق حال استلامها دون إبطاء وتأخير سوف يؤدي الى زيادة سرعة تداول النقود. وبالعكس اذا كان انفاق الدخل يتم على فترات اوسع فان الافراد سيحتفظون بنسبة اكبر منها بصورة ارصدة نقدية مما يخفض من سرعة تداول النقود .

ثامنا: التوقعات ازاء الدخول المستقبلية:- اذا كان الافراد على جانب كبير من المعرفة واليقين بالنسبة لاستمرار مستوى دخولهم في المستقبل فان هذا يجعل من غير الضروري الاحتفاظ بارصدة نقدية كبيرة مما يعني اتجاه سرعة تداول النقود الى الارتفاع .وبالعكس اذا ساد عدم اليقين او التاكيد فان هذا سيدفع الافراد الى زيادة رصيدهم النقدي مما يؤدي الى انخفاض سرعة تداول النقود.

تاسعا: درجة تطور النظام المالي:- تتماشى درجة تقدم النظام المالي طرديا مع سرعة تداول النقود ، فزيادة قدرة المؤسسات المالية الوسيطة" المصارف التجارية وشركات التأمين ومصارف الادخار" على جمع الادخارات واعادة توظيفها سيؤدي الى زيادة سرعة تداول النقود وبالعكس.

عاشرا:-درجة تنوع وتوفر الموجودات المالية السائلة غير النقدية:-يراد بهذه الموجودات الودائع الثابتة والتوفير وسندات الادخار والاوراق المالية الحكومية القصيرة الاجل القابلة للتحويل الى نقود دون صعوبة تذكر ،يزيد من سرعة تداول النقود وبالعكس تنخفض سرعة تداول النقود في حالة عدم توفر كميات كبيرة من هذه الموجودات.

الحادي عشر : اساليب بيع السلع في الاقتصاد الوطني:- البيع بالاقساط سوف يزيد من سرعة تداول النقود وبالعكس اذا لم يكن امام المستهلكين الا طريقة الدفع نقدا فنهـم سيضطرون الى تراكم الارصدة النقدية لمواجهة مشترياتهم المستقبلية مما يؤدي الى انخفاض سرعة تداول النقود.

في ضوء دراستك لسرعة تداول المعاملات وسرعة تداول الدخل وإذا توافرت لديك البيانات
الآتية

السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
PT	٧٠٠	١٢٠٠	١٦٠٠	٩٠٠	٧٠٠
GNP	٥٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠	٦٠٠	٥٠٠
M	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٣٠٠	١٠٠

المطلوب:- ١- احسب سرعة تداول الدخل.

٢- احسب سرعة تداول المعاملات.

٣- أي السرعتين اكبر ولماذا.

الفصل الرابع

الائتمان المصرفي

أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي :

إن اتخاذ النقود أداة للتبادل وقياس للقيم وأداة للادخار والدفع المؤجل كان شرطاً ضرورياً وأساسياً لظهور الائتمان بمؤسساته المتعددة والمختلفة .

ويعرف الائتمان بأنه " الأموال المقرضة للأفراد وأصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ متفق عليها مقابل ضمانات " .

وكما يفهم من مدلول اصطلاح الائتمان فإنه يقوم على أساس (الأمانة) و (الثقة) .

أي إن الائتمان المصرفي يعني تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأة في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة .

ثانياً: عناصر الائتمان:

- ١ . يفترض وجود طرفين دائن ومدين وتوفر عنصر الثقة بينهما .
- ٢ . يفترض وجود دين أي المبلغ النقدي يجب دفعه ومن هنا يرتبط الائتمان ارتباطاً وثيقاً بالنقود .
- ٣ . يفترض وجود عنصر الزمن . أي وجود فاصل زمني بين وقوع الدين والعطاء به .
- ٤ . تواجد عنصر المخاطرة ، فعندما يقدم الدائن على منح الدين للمدين مع الانتظار فترة زمنية وإن احتمال عدم دفع الدين يمثل خطر للدائن ، وهناك مقابل لتحمل المخاطر هو سعر الفائدة .

ثالثاً: أسس منح الائتمان

١- توفر الأمان لأموال المصرف .

٢- تحقيق الربح .

٣- وجود قدر كافي من الاموال السائلة .

رابعاً: معايير منح الائتمان

نظراً لأهمية وخطورة منح الائتمان فإن المصارف تعمل على وضع منهج يستهدف قياس المخاطرة الائتمانية المتمثلة بما يأتي :-

١- الشخصية:- يقصد به اخلاقيات العميل وسلوكياته فالائتمان يستند الى الثقة في المقترض وسمعته ونزاهته ومدى وفائه بلتزاماته في المواعيد وعلاقاته التجارية وطريقة معيشته واسلوبه في الانفاق ووضعه في المجتمع .

٢- المقدرة:- يتوقف سداد القرض في موعده الى حد كبير على مقدرة المقترض في إدارة أعماله واستخدامه للأموال المستثمرة في منشأته بكفاية بشكل يعود عليه بالفائدة ، وان المقدرة يعتمد على توفر الخبرة الفنية والادارية والقدرة على التنظيم في مديري المنشأة .

٣- راس المال:- يعد رأس المال الضمان النهائي أمام المقترضين والدائنين الآخرين ، ومن ثم فان رأس المال يحدد القدرة الافتراضية للمنشآت ويعد عاملاً هاماً في تحديد المخاطر المرتبطة بالقرض المطلوب . كلما كان راس المال المنشأة مناسب كلما كان ذلك مشجعاً للمصارف على تقديم القرض .

٤- الضمان :- الضمان قد يكون عينياً او شخصياً .

٥- الظروف المحيطة بالمقترض:- يقصد بذلك التعرف على مكانة المنشأة المقترضة في السوق ومدى المنافسة التي تواجهها وقدرتها على تصريف منتجاتها .

خامساً : أنواع الائتمان المصرفي :

يصنف الائتمان حسب الغرض والوظيفة التي تقوم بها وكما يأتي :

أولاً : الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي .

ثانياً : الائتمان المصرفي بحسب الفترة الزمنية .

ثالثاً : الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان .

رابعاً : الائتمان المصرفي بحسب الجهة المطالبة .

أولاً : الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي :

هناك ثلاثة أنواع من الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

١- الائتمان الاستثماري : ويقصد به القروض والتسهيلات الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار والإنتاج من أراضي وعقارات ومنشآت وتجهيزات فنية وغيرها من المستلزمات الأخرى . وعادة ما يكون الائتمان الاستثماري ذات اجل طويل .

٢- الائتمان التجاري : ويقصد به ((الائتمان المقدم بشكل قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي ، سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو مشاريع أو أفراد ، كما يمكن أن يقدم مثل هذا النوع من الائتمان إلى المشاريع الصناعية لغرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل شراء المواد الأولية والوقود ودفع أجور العمال وغيرها من النفقات الجارية الأخرى . وتحصل المؤسسات والمشاريع على الائتمان التجاري عادة من المصارف التجارية كما إن هذا الائتمان يكون قصير الأجل لان استخدامه يمثل جزء من النفقات الجارية للمشروعات والأفراد . وتكون نوعية الائتمان التجاري بصورة قروض وسلف وتسهيلات مصرفية تمنحها المصارف التجارية بشراء السندات والأسهم المطروحة في السوق وهي بذلك تساهم في عملية التمويل المصرفي .

٣- الائتمان الاستهلاكي : ويقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل إنفاقهم الاستهلاكي ، إذ يمكن للأفراد الحصول على السلع والخدمات بسهولة ويسر وبما يتناسب دخولهم الجارية ، باعتبار إن دفعهم لائتمان السلع الاستهلاكية التي سيحصلون عليها سيكون مؤجلاً بالتقسيم لفترات زمنية مستقلة . وعادة ما تكون السلع التي تتم تمويل شرائها بالائتمان الاستهلاكي من السلع المعمرة ، ويقوم بتقديم هذا النوع من الائتمان أصحاب المتاجر والجمعيات الاستهلاكية .

ثانياً : الائتمان المصرفي بحسب الزمنية :

ينقسم إلى ثلاثة أقسام

١- الائتمان المصرفي طويل الأجل : ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من خمس سنوات وحتى خمس وعشرين أو ثلاثين سنة . وعادة ما تحصل على هذا النوع من الائتمان في المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال مثل المشروعات الزراعية أو الصناعية ويدخل ضمن هذا النوع من الائتمان ،الائتمان العقاري الموجه نحو بناء المباني والدور السكنية .

٢- الائتمان المتوسط الأجل : ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من سنة وقل من خمس سنوات ، وعادة ما يقدم هذا الائتمان إلى المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال لتجديد معداتها أو لشراء آلات ومعدات جديدة كما يدخل ضمن هذا النوع من الائتمان، الائتمان الاستهلاكي المقدم إلى الأفراد لغرض الحصول على السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها .

٣- الائتمان قصير الأجل : ويقصد به الائتمان المصرفي الذي تكون فترته الزمنية لسنة فأقل "ثلاثة أو ستة أو تسعة أو اثني عشر شهراً" ويحصل على هذا النوع من الائتمان الأفراد والمشروعات المختلفة ويهدف تمويل عملياتها التجارية والصناعية والزراعية ولفترات قصيرة الأمد .

ثالثاً : الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان :

ويقصد به الائتمان الممنوح إلى الأطراف المختلفة (بواسطة الضمانات التي تقدمها هذه الأطراف إلى الجهة المانحة) ويمكن تقسيمه إلى نوعين هما :

١- الائتمان الشخصي : ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى المقترضين دون أن تقدم ضمانات معينة من قبلهم إلى الجهة التي منحهم الائتمان . وإنما يكفي بعودهم بسداد القروض التي حصلوا عليها عندما يحين موعد السداد المتفق عليه . وتعد المصارف (هذا الوعد أو التعهد) ضماناً كافياً لمنحها القروض استناداً لثقتها في قيام المقترضين بسداد ديونهم ومن خلال معرفة المصارف بمركز ومكانة مدينهم في السوق .

٢- الائتمان العيني : ويقصد به تقديم المقترضين للجهة التي تمنحهم الائتمان ضمانات عينية تكون أساساً للموافقة على منحهم القروض وهذه الضمانات العينية التي يمكن تقديمها من قبل المقترضين إلى المصارف ، الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة كضمانة للمصارف لتحصيل ديونها عندما يحين موعد سدادها ، وبعبارة أخرى عندما يتعذر على المقترضين سداد ما بذمتهم من ديون فإن المصارف تكون قادرة على تحصيل ديونها عن طريق التصرف الثانوي بالضمانات العينية المقدمة إليها من المقترضين عند الإنفاق على القرض .

رابعاً : الائتمان المصرفي بحسب الجهة المطالبة له :

ينقسم إلى قسمان هي :

١. الائتمان العام: ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية

٢. الائتمان الخاص : ويتمثل في الائتمان الممنوح للأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية .

خامساً: أغراض الائتمان المصرفي ووظائفه :

إن للائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية المعاصرة أهمية كبيرة ويكفي الدليل على هذا الأهمية الدور الذي يقوم به الائتمان في تسوية المعاملات التجارية الداخلية والخارجية ، وتتصاعد هذه الأهمية أكثر في البلدان الصناعية المتقدمة . إذ تشكل نقود الودائع (الودائع الجارية أو تحت الطلب) الجزء الأكبر من مكونات عرض النقد ، إذ إن أهميتها النسبية تفوق كثيراً الأهمية النسبية للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي .

وحتى النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي (أي النقود الحاضرة والتي يتولى إصدارها البنك المركزي) تعد ائتماناً عندما يودعها حائزوها لدى المصارف فتقوم الأخيرة بخلق ائتمان يفوق حجم الودائع المودعة لديها .

وظائف و أغراض الائتمان المصرفي :

(١) وظيفة تمويل الإنتاج : إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال . ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة لذا فإن للجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمراً طبيعياً وضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة كما يمكن للمنتجين الحصول على الائتمان المصرفي عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد . وهذا يساعد على زيادة حجم الادخارات لدى الأطراف المشترية للسندات والأسهم . لذلك فإن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين ، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني هذا فضلاً عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع للمدخرين .

(٢) وظيفة تمويل الاستهلاك :- إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع أجل لأثمانها . إذ قد يعجز الأفراد عن توفير

القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآتية بواسطة دخلهم الجاري ، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة الائتمان الذي تقدمه لهم هيئات مختلفة . ويكون دفع أثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن ، ويساعد الائتمان الاستهلاكي أيضا على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم يساهم في زيادة رقعة السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار .

٣- وظيفة تسوية المبادلات:- إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع زيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأوراق المختلفة

ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا" ، إذ إن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات وسيلة للدفع أو وسيطا للتبادل مع اعتماد اقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع . كما إن قيام المصارف التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان المصرفي الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا" على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها .

أن هذه الوظائف تنعكس آثارها على المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الدخل القومي ، الإنتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار ، الادخار

سادسا": أسواق الائتمان المصرفي :

١- السوق المالي

٢- السوق النقدي

١- السوق المالي:- وهو سوق التعامل (بيعا" وشراء") بأدوات الائتمان طويلة الأجل المتمثلة بالأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات المختلفة بهدف تغطية رأس مال المشروع وتوفير الأموال التي تحتاجها في تسيير نشاطه الاقتصادي سواء" كان المشروع صناعيا أو زراعيا أو عقاريا" أو خدميا" ولفترات طويلة . وكذلك السندات الحكومية. لهذا فان السوق المالي يعد مجالاً تطبيقياً لنشاط المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢- السوق النقدي: - وهو سوق التعامل بالأدوات الائتمانية أو الأموال المالية قصيرة الأجل سواء عن طريق المدخرات بصورة (ودائع) أو حوالات خزنيه أو الأوراق التجارية وغيرها من الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل. وغالبا ما يكون هذا السوق مجالا "مناسبا" لنشاط المصارف التجارية.

سابعاً: خصائص السوق النقدي

١- ليس لها مكان رسمي يتم فيه تحويل النقود من المقرضين الى المقترضين كما هو الحال في الأسواق المالية التي تتعامل بالاوراق المالية القصيرة الاجل.

٢- يصنف على أساس انه سوق جملة ، ويتمتع بكفاءة عالية حيث يتم تمكين المقرضين والمقترضين من تحويل مبالغ بكميات كبيرة بسرعة فائقة وبتكاليف عالية.

٣- يتعامل في هذا السوق مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة في نوعيتها وعلاقاتها وأنظمتها مثل المصرف المركزي والمصرف التجاري وشركات التامين والتي دائما ما تكون في حوزتها فوائض ارصدة نقدية والسماسة هم وسطاء بين الوحدات الاقتصادية وهذه المؤسسات وتمتعون بخبرات ومهارات عالية.

٤- سعر الفائدة هو الذي يحقق التوازن بين الكمية المعروضة من الأرصدة النقدية والكمية المطلوبة.

٥- تعد السوق النقدية المركز الذي تتجمع فيه الأصول النقدية الباحثة عن استثمارات أو توظيفات مؤقتة تكون في أيدي أصحابها على الأجل القصير ويتراوح بين يوم واسبوع وشهر او ستة أشهر.

٦- ان هذا السوق يتعلق بنوع خاص من الأصول خاصيتها الرئيسية في سيولتها النسبية العالية.

٧- السوق النقدي يعد ميدانا للاستثمار منخفض المخاطر والسبب يكمن في:-

أ- لان أدوات الاستثمار في هذا السوق سريعة التداول وعوائدها شبه مؤكدة.

ب- مخاطر عدم قدرة المدين على الوفاء شبه معدومة في أدوات الاستثمار في السوق النقدي لأنها تكون عادة صادرة من الحكومة او مؤسسات كبيرة ذات مراكز مالية قوية.

٨- يتمتع السوق النقدي بخاصية غير عادية حيث يتم التعامل فيه بدرجة عالية من الثقة بين المتعاملين.

ثامنا: الأدوات الائتمانية (الإصدارات النقدية) :

هناك نوعان من الأدوات الائتمانية وهي:

أ- الأدوات الائتمانية (الإصدارات النقدية) قصيرة الأجل.

ويمكن تحديد أهم أنواع هذه الأدوات على الوجه الآتي: الكمبيالات ، السند الأذني ، الشيك ، حوالات الخزينة (اذونات الخزينة) .

الكمبيالة: - وهي بمثابة تعهد ورقي يلتزم به (المدين) صاحب الكمبيالة بدفع قيمة مبلغ الكمبيالة إلى الدائن (حامل الكمبيالة) في تاريخ محدد أو قابل للتعين أو حال الإطلاع عليها وغالبا ما تكون الكمبيالة صادرة لقاء صفقة تجارية بين أطراف هذه الصفقة .

السند الأذني: وهو تعهد من قبل المدين (محرر السند) لأمر المستفيد (حامل السند) بدفع المبلغ المثبت في السند بتاريخ معين أو بمجرد الإطلاع عليه. ويلاحظ التشابه الكبير بين الأداتين المذكورتين (الكمبيالة) و (السند الأذني) إلا أن الفرق الأساسي بينهما يتمثل في إن الكمبيالة تعد ورقة تجارية ناشئة عن نشاط تجاري داخلي أو خارجي ويمكن خصمها أو الحصول على قيمتها من المؤسسات المالية والمصرفية ومنها البنك المركزي إلا أن السند الأذني ليس له مثل هذه المزايا.

الشيك: وهو تعهد من محرر (المدين) إلى المستفيد (الدائن) بالالتزام بالدفع حال تسلمه من الجهة المسحوب منها (المصرف) وبالمبلغ المثبت فيه. والشيك عبارة عن سحب من الرصيد أو الحساب الجاري للطرف المدين. وهذا الحساب الجاري عبارة عن ودیعة جارية أو (تحت الطلب) أودعها المدين لدى المصرف قبل تحرير الشيك. والمصرف المقصود هنا هو المصرف التجاري. إذن الشيك أمر بسحب مبلغ معين من حساب جاري لصاحب الشيك (محرره) لدى المصرف التجاري ولأمر المستفيد (الدائن) سواء أكان هذا الدائن حامل الشيك أو طرفا آخر.

حوالات الخزينة : وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة أمدها الزمني ثلاثة اشهر في الغالب. وتمنح الحكومة عليها فائدة نقدية منخفضة نسبيا بالقياس لسعر الفائدة على الساند

القروض المصرفية بسبب شدة سيولة هذه الحالات النابعة من إمكان خصمها قبل موعد استحقاقها لدى المصارف التجارية.

ب- الأدوات الائتمانية طويلة الأجل :

وهي الأدوات التي يتم التعامل بها وتداولها في السوق المالي وتشمل على ما يأتي:-

- ❖ الأسهم: وهو يمثل حصة لحائزه في ملكية المشروع أو الشركة التي أصدرته. لهذا فإن حملة الأسهم لا يحصلون على سعر فائدة نقدي. وإنما يحصلون على جزء من إرباح المشروع الذي أصدره كما يتحملون جزء من الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع مسبقاً "لوضع المشروع المالي وما تحققه من أرباح وخسارة.
- ❖ السندات: وهي نوع من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومات أو المشاريع ، ويتقاضى صاحب السند فائدة محددة سلفاً تستمر على طول الفترة الزمنية المحددة للسند. وتحملها الجهة التي أصدرته.

الفصل الخامس

التضخم

تعريف التضخم

يطلق مصطلح التضخم عندما تنخفض القوة الشرائية للنقود مقابل الحصول على السلع والخدمات المعتادة .

يعرف التضخم " هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود " . و يعرف ايضا

التضخم:- " هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار " .

أسباب التضخم :

هناك عدة تفسيرات لأسباب التضخم

اولا:- الزيادة في إصدار النقود

ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات ، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولا نقديا إضافية " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار .

ثانيا:- التضخم الناجم عن زيادة الطلب:-

ان التزايد المستمر للنفقات العمومية او تزايد الانفاق الاستهلاكي للعائلات او تزايد الانفاق الاستثماري للمؤسسات الى فائض الطلب الاستهلاكي مما يؤدي الى اختلال العرض .ولما كان العرض محددًا بالقدرة الإنتاجية للمؤسسات فان ارتفاع الطلب قد يؤدي الى ارتفاع الاسعار (قانون العرض والطلب).

ثالثا :- التضخم الناجم عن التكاليف:-

تتكون تكاليف الإنتاج أساسا من المواد الأولية أو الأجور والتزايد المستمر لهذه التكاليف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

أ- ارتفاع الأجور(تضخم الأجور) :- تطالب النقابات برفع أجور العمال او تهدد بالاضراب لذلك نجد ان اغلب اصحاب المؤسسات يقبلون بذلك هذه الزيادة في الاجور تؤدي الى ارتفاع في

تكاليف الانتاج مما يؤدي الى انخفاض ارباح ارباب العمل فيقوم هؤلاء برفع اسعار منتجاتهم حفاظا على نسب ارباحهم.

ب: ارتفاع اسعار المواد الاولية:- اذا ارتفعت اسعار المواد الاولية يؤدي هذا الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبدوره يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ، وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عند ارتفاع أسعار قيمة الرز والقمح والسكر في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سترتفع في الدول المستوردة .

رابعاً:- الاسباب الهيكلية البنوية منها:

أ :- هيكل بعض الاسواق

ظهور الاسواق الاحتكارية خاصة بعد لجوء الشركات الى التكتل وانشاء ما يعرف بالكارتل او الشركات المتعددة الجنسية مم سمح لها التحكم في الاسواق والاسعار معا.

ب- البيئة الاجتماعية او الثقافية:-

المجتمعات المعاصرة مجتمعات استهلاكية فهي تنتج من اجل الاستهلاك واستهلاكها يفتقر الى العقلانية.

خامساً: السبب السياسي

من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية مثل حظر تصدير السلع إلى الدولة المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود في الدولة المحاصرة.

أنواع التضخم :

يفرق الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من التضخم وفقاً لشدة ارتفاع مستوى الأسعار

١ - التضخم الزاحف

هذا التضخم يشير إلى الحركة السعودية في المستوى العام للأسعار التي تتسم بالتدرج والبطيء، ولا يتمخض عنها ارتفاعات حادة في الأسعار، أي ان مستوى الأسعار يرتفع بمعدلات معتدلة ولكن بشكل دائم او مستمر . وهذا النوع من التضخم يكون متواصلاً حتى لو لم تكن هنالك زيادة متسارعة في معدلات نمو الطلب الكلي ويرافق هذا النوع من التضخم عملية التنمية الاقتصادية في البلد .

٢ - التضخم الجامح المفرط :

ويحدث هذا النوع من التضخم في حالات ارتفاع معدلات الأسعار بصورة عالية بسبب تمويل الحروب أو الحصار الاقتصادي الدولي لدولة ما ، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية وفقدان الثقة بها، واندفاع الأفراد الى التخلص منها من خلال تقضيلهم لشراء

السلع على الاحتفاظ بالنقود ، وهذا النوع يعد من اخطر انواع التضخم التي تنتج من اندلاع الثورات وزوال الحكومات القائمة .

التضخم المكبوت او المقيد :-

هنا لا يوجد تضخم بالمعنى المتعارف عليه لعدم وجود ارتفاع محسوس في مستوى الاسعار، ويظهر هذا النوع نتيجة التدخل الحكومي وكبح ارتفاع الاسعار بواسطة الرقابة على الاسعار (التسعير) والاجور النقدية والدعم والتقنين (نظام البطاقات) مما يحد من الانفاق على السلع والخدمات ويمنع حدوث ارتفاعات مهمة في الاسعار .

آثار التضخم

للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية مؤثرة على مسيرة التنمية الاقتصادية و أبرز هذه الآثار هي :

أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم :

١ - ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة :

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشتريين ، المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوماً بعد يوم ويلجأون إلى استبدالها بعملات أكثر استقراراً أو شراء الذهب أو العقارات ، وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أو في وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة أقل (ببطء) كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة ، ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم .

٢ - التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع :

تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخل الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم .

٣ - إعادة توزيع الثروة القومية على نحو عشوائي :

يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار ، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب .

ثانياً : الآثار الاجتماعية للتضخم :

التضخم ظاهرة اقتصادية تعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:

١. إن أول مظاهر التضخم هو في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات على نحو تصاعدي مستمر ويكون هذا الارتفاع نتيجة لعدة أسباب منها :

- أ. تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع .
- ب. الارتفاع في تكاليف الإنتاج (زيادة أسعار المواد الخام المحلية والخارجية ، ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج) يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار .
- ج. الزيادة أو الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار التي تؤدي إلى التضخم .
٢. ينعكس ارتفاع الأسعار (التضخم) سلبياً على القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين ، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر .
٣. إن شرائح واسعة من المجتمع في الدول الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخل المحدودة الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل .
٤. يؤدي (التضخم) ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتنعون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية .
٥. زيادة البطالة : تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة ، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة ، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك .

إجراءات الحد من التضخم :

تختلف الإجراءات المطلوب اتخاذها لمواجهة التضخم باختلاف مسبباته ، كما تختلف الإجراءات في الدول المتقدمة عنها في الدول الفقيرة ، ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة ارتفاع الأسعار بسبب الزيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم ، تعمل الدولة على معالجة ذلك باتخاذ بعض الإجراءات المالية للحد من ارتفاع معدل التضخم من خلال القيام بتنفيذ سياسات مالية ونقدية لكبح معدل الارتفاع في الأسعار .

١- السياسات المالية :

تستخدم الدولة السياسات المالية التي من شأنها التأثير على حجم السيولة المتاحة ، فمن تلك السياسات المالية :

- أ. تخفيض الإنفاق الحكومي ، فرض ضريبة جديدة أو زيادة في الضرائب الحالية على السلع الكمالية ، فعندما تخفض الدولة نفقاتها في الميزانية فمعنى ذلك تخفيض الإنفاق الكلي وبالتالي تخفيض الطلب الكلي للمجتمع ، وإذا صاحب ذلك فرض ضريبة جديدة أو زيادة في الضرائب السارية فإن الأثر الضريبي يقع على المستهلكين وتستطيع الدولة بذلك أن تسحب جزءاً من النقود التي لديهم ويقل الطلب على السلع والخدمات وينعكس ذلك على الطلب الكلي وبالتالي يؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم .
- ب. تخفيض كمية النقود المعروضة في النشاط الاقتصادي من خلال قيام الدولة ممثلة بوزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور مما يؤدي إلى سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد المتداول وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فيؤدي إلى الحد من ارتفاع معدل التضخم .

٢- السياسات النقدية :

من السياسات النقدية التي تستخدمها الدولة للحد من ارتفاع معدل التضخم هي في قيام البنك المركزي للدولة بوضع وتنفيذ سياسات نقدية بهدف تقليل حجم السيولة في السوق ومن تلك السياسات النقدية ما يلي :

- أ. قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم للأوراق التجارية المقدمة من المصارف التجارية الخاصة بتعاملاتها مع التجار وهذه الزيادة في أسعار الخصم تقلل من السيولة المتداولة .
- ب. قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية (العملات الأجنبية) بهدف سحب جزء من السيولة المحلية المتداولة في السوق .
- ج. زيادة نسبة الاحتياطي القانوني فعند رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي على ودائع البنوك التجارية التي يحتفظ بها فإن القدرة الائتمانية للمصارف التجارية تقل مما يؤثر على سيولة المصارف وبالتالي تنخفض قدرتها على منح الائتمان بمبالغ كبيرة وبذلك ينخفض حجم السيولة في السوق وبالتالي ينخفض معدل التضخم .

الفصل السادس

المصارف التجارية

نشأة ومفهوم المصارف التجارية:

كانت البداية الأولى لمفهوم البنوك التجارية في المملكة البابلية حوالي ٢٠٠٠ عام قبل الميلاد. التي حكمت أكثر أقطار الشرق الأوسط. وتضمنت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض والفائدة والتجارة بين المناطق. وأقيمت مصارف متعددة في مناطق الإمبراطورية البابلية فقد أقيم مصرف (أنشر). في مدينة أور على موانئ الخليج العربي ، وفي بابل أقيم مصرف (نيتهادن) وتأسس مصرف اجنبي ، وطبيعة عمل هذه المصارف تشبه ما تقدمه المصارف في الوقت الحالي من قبول الودائع ومنح القروض وكانت هذه العمليات تجري بين المصرف والعملاء عن طريق إجراء العقود أمام الشهود .

وأنشأت في الصين بنوك عديدة بحدود ٦٠٠ قبل الميلاد ساهمت في تحويل الأموال بين المقاطعات. وعند اليونان كانت المعابد تستعمل كمصارف نتيجة للثقة بها حيث يودع فيها موارد الأملاك المقدسة وإيرادات القرابين والهبات. وقدم التجار والصيارفة خدمات إلى العملاء تضمنت حفظ التحف والمجوهرات في خزانات حديدية وعمل كفالات وعقود وتقديم الاستشارات المالية واخترع صيارفة اليونان الشيك كوسيلة للدفع لحماية الأموال من مخاطر السرقة والضياع .

أما الرومان فقد أخذوا تجربة المصارف من اليونان كالعمليات المصرفية المتعلقة بمبادلة النقود وقبول الودائع بأنواعها. وفي العصور الوسطى (٤٠٠-١٤٠٠) بعد الميلاد لعب كهنة المعابد واليهود دوراً كبيراً في تمويل التجارة والزراعة وقبول الودائع ومبادلة العملات ومما سهل عمليات الإقراض هو عدم تحريم سعر الفائدة. وساهم الحروب الصليبية في تدفق المعادن النفيسة من آسيا وأفريقيا إلى أوروبا مما كان له الأثر الكبير في انتعاش الصيرفة كذلك ساهم تقدم التجارة في إيطاليا وفرنسا وانكلترا في توسيع العمليات المصرفية. وكانت مركز الصرافة موجودة في الأسواق التجارية. حيث يتم تبادل العملات. وازدهر العمل المصرفي في إيطاليا وأوروبا. وهكذا نشأت عدد من المصارف كبنك برشلونة عام ١٤٠١ وبنك فينيسيا عام ١٥٨٧ وبنك أمستردام عام ١٦٠٩ وبنك انكلترا عام ١٦٩٤ وبنك اسكتلندا عام ١٦٩٥ .

ثانياً : مفهوم المصارف التجارية :

أطلقت كلمة بنوك تجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية . ونتيجة للتطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية يهتم بتقديم التمويل لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو لهيئات خاصة وحكومية . وكلمة بنك (Bank) هي كلمة انكليزية وهي ليست عربية ومشتقة من كلمة الايطالية (Banco) وهي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها في مدن شمال ايطاليا لشراء وبيع العملات واستبدالها .

ويعرف المصرف (البنك) بأنه " مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء "

وبهذا المعنى فان المصرف يتولى مهمة تعبئة المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة التي تمثل جهات الفائض وتقديم القروض للوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات وحكومة . التي تمثل وحدات العجز. وتقدم المصارف التجارية خدمات حديثة ومتنوعة لعملائها تتمثل في تحويل العملات وتقديم استشارات للعملاء ودفع أجور الماء والكهرباء وإدارة المحفظة المالية نيابة عن العملاء . ومنح البطاقة الائتمانية وتأجير الخزانات الحديدية وخصم الأوراق التجارية كالسندات والكمبيالات وتحصيل مستحقات العمل ودفع الديون المترتبة عليه . أو هو جزء من المؤسسات المالية الوسيطة لأنه يقترض ممن تفيض دخولهم على إنفاقهم ويقترض من يرغب بان ينفق أكثر من دخله الجاري . ويقوم شأنه شأن المؤسسات المالية الأخرى بمنح القروض وبالاستثمارات ويقبل الودائع ، وتتوسط في بيع السندات الحكومية الخ .

غير انه يختلف عن المؤسسات المالية الأخرى ، من ناحية مهمة جداً تتعلق بقيام المصرف التجاري بخلق النقود أو السماح لدائنيه بتحويل حقوقهم إلى نقود وذلك من خلال استعمال الصكوك .

وظائف المصارف التجارية : تقسم إلى قسمين :-

اولاً الوظائف التقليدية Classical function :

وهذه الوظائف :

- ١- منح القروض : تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيسي للمصارف التجارية .
- ٢- قبول الودائع على اختلاف أنواعها منها ودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والذي يشكلان الجزء الرئيسي للودائع .
- ٣- خلق النقود ، عن طريق قبول الودائع ، ومنح الائتمان النقدي.

ثانياً الوظائف الحديثة وكما يأتي :

- ١- ممارسة نشاط تأجير الأصول.
- ٢- الاستثمار بالعملات الأجنبية.
- ٣- إصدار الأوراق المالية .
- ٤- إدارة استثمارات لحساب العملاء .
- ٥- تقديم الاستشارة المالية لعملائها .

مميزات المصارف التجارية عن بقية البنوك.

- ١- إن المصارف التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض ، ولكن البنوك التجارية بخلاف المؤسسات المالية الوسيطة تسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات ، ويترتب على ذلك إن الالتزامات على المصارف التجارية في صورة ودائع هي التزامات قصيرة الأجل لإمكانية السحب عليها بالشيكات وهي تعد جزء من عرض النقد حين إن المؤسسات المالية الوسيطة غير المصارف التجارية لا تمنح المودعين هذه الإمكانية.
- ٢- إن البنوك التجارية تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية ، فالمصرف عندما يمنح العميل قروضاً يفتح له حساب جاري ويستطيع العميل السحب عليه والودائع الجارية الجديدة التي تشكل مدفوعات فورية لم تكن في الأصل موجودة ولذلك فإن جزءاً آخر من ودائع البنوك يتداول على شكل مدفوعات فورية وتعد جزءاً من عرض النقد ، وفي الدول المتقدمة والدول ذات العادات المصرفية المتطورة تمثل الودائع الجارية جزءاً مهماً من عرض النقد بالمعنى الضيق (M_1) وهذا يعني إن للبنوك التجارية دوراً مهماً في التأثير على عرض النقد حيث تزيده إذا منحت قروض وأوجدت ودائع جديدة وتخفضه إذا سلكت الاتجاه المعاكس. في حين إن المؤسسات المالية كبنوك التنمية الصناعية ومؤسسات

الإقراض المتخصصة هي كذلك تقبل الودائع وتمنح القروض ولكن القروض التي تمنحها مساوية للودائع أو الأموال التي اقترضتها. لذلك فهي لا تمنح قروض أكثر من الأموال التي لديها وبالتالي لا تستطيع خلق ودائع جديدة كالبنوك التجارية لان الديون التجارية على المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية هي ليست وسائل دفع فورية إذ لا يمكن السحب عليها بالشيكات كما هو في البنوك التجارية.

٣- تمثل الودائع الجارية احد المصادر المهمة من مصادر أموال البنوك التجارية وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية ودون إشعار مسبق ، في حين إن الجزء الأكبر من مصادر أموال المؤسسات المالية الأخرى لا تأخذ شكل ودائع تستحق حين الطلب ، بل هي أموال تمكث فترة أطول في هذه المؤسسات ، وهذا يعني إن المطلوبات على البنوك التجارية هي قصيرة الأجل مما يفرض على البنوك التجارية أن تحقق الانسجام المطلوب بين السيولة والربحية والأمان عند استثمار الأموال.

الميزانية العمومية للمصارف التجارية

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري من جانبين ، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات "أو استخدامات أموال المصرف" ، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات "أو مصادر أموال المصرف".

وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها ، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات ، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا ، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها ، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك ، ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لمصرف تجاري كما في الجدول.

وعند تحليل الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية يجب مراعاة القواعد الآتية :

أ- إن ميزانية المصرف التجاري تمثل تحليلا لعملياته في لحظة زمنية معينة ، وتشير إلى أرصده في نقطة من الزمن ، فهي تحليل للخزين وليس تحليلا للتدفقات أي لا تشير إلى فعاليته عبر فترة زمنية معينة .

ب- إن أية معاملة يقوم بها المصرف التجاري يجب أن تقيد قيما مزدوجا مرة في جانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات ، فلو أن المصرف اشترى موجودا من الموجودات ، فإن المصرف يكون مدينا بقيمة الموجود في جانب المطلوبات لصاحب الموجود ، ودائنا بقيمة في جانب الموجودات ، فهو عندما يحصل على موجودات اضافية ، فإنه يخلق في الوقت ذاته ديونا على نفسه بنفس القيمة ، وبنفس المنطق عندما يبيع أو يخفض موجودا من موجوداته فإنه يتحرر من دين من الديون عليه بنفس القيمة أيضا ، فالتغيير الذي يطرأ على قيمة الموجودات يقابله بالضرورة تغيير مماثل في قيمة المطلوبات ، ويترتب على ذلك إن جانب الموجودات في الميزانية يعادل دائما جانب المطلوبات ، فهناك مساواة بين مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات .

ج- استنادا إلى ما تقدم تقوم الميزانية العمومية للمصرف التجاري على المعادلة الأساسية الآتية

الموجودات = المطلوبات

د- إن الميزانية الموحدة للمصارف التجارية تشتمل على جميع الفقرات الواردة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري الواحد باستثناء فقرتي

- أرصدة لدى المصارف التجارية الأخرى

- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل وأرصدة وصكوك مستحقة للدفع .

والسبب في ذلك هو إنها تمثل فقرات متقابلة وإن قيمتها تساوي صفرا .

الميزانية العمومية لمصرف تجاري

المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ	الموجودات (الإستخدامات)
	<u>١- الودائع</u>		<u>١- الأرصدة النقدية الجاهزة</u>
	- ودائع تحت الطلب		- نقد في الصندوق
	- ودائع توفير		- أرصدة لدى البنك المركزي
	- ودائع لأجل		- أرصدة لدى المصارف التجارية
			- أرصدة سائلة أخرى
	<u>٢- رأس المال الممتلك</u>		<u>٢- محفظة الحوالات المخصصة</u>
	- رأس المال المدفوع		- اذونات الخزينة
	- الاحتياطيات		- الأوراق التجارية المخصصة
	- الأرباح المحتجزة		
	<u>٣- الأموال المقترضة طويلة الأجل</u>		<u>٣- محفظة الأوراق المالية</u>
	- الإقتراض من سوق رأس المال		- سندات الحكومة
			- أسهم وسندات غير حكومية
	<u>٤- الأموال المقترضة قصيرة الأجل</u>		<u>٤- قروض وسلف</u>
	- الإقتراض من المصارف التجارية		- قروض قصيرة الأجل
	- الإقتراض من البنك المركزي		- قروض طويلة الأجل
			- سلف
	<u>٥- مصادر تمويل أخرى</u>		<u>٥- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل</u>
	- التأمينات المختلفة		<u>٦- العقارات والموجودات الأخرى</u>
	- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع		- أثاث وسيارات
	- حسابات دائنة		- موجودات أخرى
	- أية مطلوبات أخرى		مجموع الموجودات
xxx	مجموع المطلوبات		

مطلوبات المصارف التجارية

يقصد بالمطلوبات (الخصوم) بأنها الأموال التي توفرت لدى المصرف من مطلوباته ورأسماله ، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه أو لتعزيزها . وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف المالية ، ثم يأتي بعدها رأس المال الممتلك والقروض.

وتسعى المصارف التجارية إلى زيادة حجم موارد تمويلها إلى أقصى ما يمكن بأقل تكلفة وأقل مخاطرة ، ويمكن توضيح أهم عناصر المطلوبات وكما يأتي :

أولاً :- الودائع

تعد الودائع من أهم مصادر أموال المصرف التجاري غير الذاتية ، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي مصادر المصرف ، والودائع هي :

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب) (Current Deposits) :-

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب ، وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف والذبون ، يودع بموجبه الذبون مبلغاً من النقود لدى المصرف ، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه ، وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها الكبيرة بالزيادة والنقصان وبانعدام الفائدة عليها .

ب – ودائع التوفير : (Save Deposits) :-

تمثل ودائع التوفير اتفاق بين المصرف والذبون ، يودع بموجبه الذبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة ، على أن يكون للذبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه ، وتضع معظم التشريعات حد أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في الشهر ، وذلك حماية للمصرف من التعرض لمخاطر العسر المالي ، إلا إن المصارف عادة ما تتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ رغبة في تشجيع الادخار ، وتنمية الموارد المالية للمصرف ، ويحمل صاحب وديعة التوفير دفتر تسجل فيه المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد وتحسب الفائدة على اقل رصيد شهري للحساب.

ج – الودائع لأجل (Forward Deposits) :

تمثل الودائع لأجل اتفاق بين المصرف والذبون ، يودع الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى المصرف لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه ، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع .

وعادة ما يشترط في الودائع لأجل ألا يقل المبلغ المودع عن قدر معين . وقد يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع أو كلما طالت فترة الإيداع .

ثانيا : رأس المال الممتلك : Owned Capital

ويعرف بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحابه عند البدء بتأسيسه أو تكوينه ، إضافة إلى احتياطاته القانونية والخاصة وأرباحه التي احتجزها أي أن :
رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الأرباح المحتجزة

أ- رأس المال المدفوع : (Paid – in Capital) :

ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله ، ومع إن هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ، إلا إنه من الضروري الاهتمام به ، لأنه يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم .

ب – الإحتياطيات (Reserves) :

وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف على مر السنين من أرباحه السنوية ، فتراكمت في صورة احتياطي ليكون بمثابة ضمان للمودعين والدائنين الآخرين ، ولمساعدته على ممارسة أعماله ، والاحتياطي على نوعين :

الأول : احتياطي قانوني (Required Reserve) وبموجبه يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون ، الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة .

والاحتياطي الثاني : هو الاحتياطي الخاص (Special Reserve) وبموجبه يكون المصرف مختارا بتكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة المصرف ذاته .

ج – الأرباح المحتجزة : (Retained Earnings) :

وهي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده ، وهذا المصدر إضافة إلى إنه يمثل نوعا من الحماية للمودعين ، فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا .

ثالثا : الأموال المقترضة : (Borrowed Money) :

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف في هذا الصدد هي :

أ- الاقتراض من سوق رأس المال : (Borrowed From Market Capital)

يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ، وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة ، وقد تأخذ هذه القروض إحدى الصورتين :

الصورة الأولى:-سندات طويلة الأجل (Long – term Bonds) ، قد تكون من النوع الذي لا يحتاج إصداره إلى ترخيص ، أو من النوع الذي يحتاج إصداره إلى ترخيص من قبل البنك المركزي .

أما الصورة الثانية:- فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين كشركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والمصارف التجارية ، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق.

ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع ، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يضل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه ، فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت بما يعني انخفاض تكلفتها وادارتها وعلى الرغم من هذه المزايا ، فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها ، إنها قد لا تمثل مصدرا خصبًا لاحتياجات المصارف ، إذ قد يصعب على

المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة ، كما قد تضع التشريعات المالية حدا أقصى لها .

ب- الاقتراض من المصارف التجارية :

يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الأجل ، ويأخذ هذا الاقتراض صورة من أهمها : اقتراض الاحتياطي الفائض ، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء ، حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف ، آخر على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما . وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب .

ج – الاقتراض من البنك المركزي :

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل أيضا ، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية ، إلا إن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل . ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه ، بل وقد ذهب البنك المركزي في هذا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض ، وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز الاحتياطي ، ومواجهة الطوارئ ، ومواجهة الاحتياطات الموسمية .

رابعا : مصادر تمويل أخرى : Other Financing Resources

أ – التأمينات المختلفة :

وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية .

ب – أرصدة وصكوك مستحقة الدفع :

يتميز هذا المصدر إضافة إلى إنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال .

الموجودات (استخدامات اموال المصارف التجاري)

يقصد بالموجودات (الأصول) بأنها الأموال التي يتم بها أو في ضوءها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة ، التي تظهر تفاوتاً كبيراً من حيث السيولة ومن حيث تحقيق الأرباح ، ولما كان لكلا الناحيتين (السيولة وجني الأرباح) أهميتها بالنسبة للمصارف التجارية ، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحاً زهيداً ، كأدوات الخزينة والأوراق التجارية المخصوصة ، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها . وفيما يأتي دراسة مختصرة لمختلف الأصول المدرجة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري .

اولا :- الارصدة النقدية الجاهزة

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة ، وتتألف من جزئين رئيسيين : الجزء الأول : كمية النقود الحاضرة (*Present Monetary Sums*) ، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق ، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية ، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) ويتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق ، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة ، ويمثل الجزء الثاني منها الأرصدة النقدية الدائنة (*Credit Monetary Funds*) ، التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع ، يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول .

إضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة أيضا

إن جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة ، التي يحتفظ بها المصرف التجاري ، تتمتع بأقصى درجات السيولة ، غير إنها لا تدر عليه دخلاً ، ولهذا تحاول المصارف أن تقلل من مقدارها في الحالات الاعتيادية إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية .

ثانيا : محفظة الحوالات المخصومة :

تكون الحوالات المخصومة البند الثاني من الأصول ، وهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ، لأنها تمثل قروضا قصيرة الأجل ، ويتم ذلك بشراء ادونات الخزينة والأوراق التجارية ، وطبيعي أن تكون أسعار فائدتها أكثر انخفاضا من الأوراق المالية المتوسطة أو الطويلة الأجل .

أ- أدونات الخزينة : (Budget Allowances):

وهي عبارة عن نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدول لأجل قصير تتعهد فيها بأن تدفع مبلغا معينا في تاريخ معين لاحق ، وهي تستعمل لسد العجز المؤقت الناتج عن عدم التطابق الزمني بين الإيرادات والمصروفات في الميزانية ، وتتراوح مدتها بين بضعة أسابيع وسنة واحدة.

ب – الأوراق التجارية المخصومة: (Discounted Port folio)

وهي عبارة عن صكوك انتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاثة أشهر ، وتتضمن إلتما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم ، ويمكن تداول هذا النوع من الأوراق بالمناولة إذا كان لحاملها أو بالتظهر إن كانت شخصية ، فيقبلها المصرف التجاري كأداة وفاء لتسوية الديون ، ويقبل الأفراد التعامل بهذه الصكوك باعتبارها أداة وفاء نظرا لأمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل حلول ميعاد استحقاقها بعد استئزال مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة الواقعة بين تاريخ خصم الورقة وميعاد استحقاقها مضافا إليها عمولة المصرف ومصاريف التحصيل .

إن عمليات خصم الأوراق التجارية تقدم خدمات جلييلة لأصحاب الأعمال والتجار فتيسر لهم الحصول على النقود كلما دعت الضرورة ، أما بالنسبة للمصارف فإنها تعتبر خير وسيلة لاستثمار جزء من مواردها دون أن تتعرض لخسارة جسيمة لأن كل من وقع عليها يبقى مسؤولا عن قيمتها حتى الوفاء .

ثالثا : محفظة الأوراق المالية (المستحقات على المصارف) :

تستثمر بعض المصارف التجارية جزءا من مواردها في شراء الأوراق المالية نظرا لما تغل هذه الاوراق من دخل مرتفع وان كانت اقل الاصول سيولة ، ذلك ان حملة الاوراق المالية لا يستردون قيمتها إلا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن ، ونتيجة لذلك فان القيمة الرأسمالية لهذه الاوراق تتقلب صعودا أو نزولا وتتناسب عكسيا مع سعر الفائدة الجاري في السوق وعلى

الرغم من ان الاوراق المالية هي استثمار قليل السيولة نسبيا إلا انه من الممكن التعامل بها بالبيع والشراء بسهولة اذا وجدت سوق مالية واسعة وتحتوي محفظة الاوراق المالية على مجموعتين من الاوراق :

أ- سندات الحكومة والمؤسسات العامة والإدارات المحلية
أي السندات التي تصدرها الحكومة أو المضمونة بواسطة الحكومة ، ويعتبر هذا النوع من الاوراق المالية أكثر ثباتا وأقل إيرادا مقارنة بالأوراق المالية الأخرى ويكون البنك المركزي مستعدا لشرائها بصورة دائمة من المصارف عند الضرورة .

ب- الأوراق المالية الأخرى (*Other Securities*) ، وتشمل هذه المجموعة من الأوراق المالية مجموعة الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية المختلفة .

رابعاً : القروض والسلف : *Loans and Advances*

تكون القروض والسلف الشطر الأعظم من اصول المصرف التجاري ، وتعتبر القروض والسلف أوفر اصول المصرف اغلالاً للأرباح ، وان كانت لا تتمتع بسيولة عالية ، إذ يقابل زيادة سعر الفائدة الذي تأخذه المصارف على القروض والسلف عن متوسط اسعار الفائدة التي تدرها سائر الأصول .

ان تعذر تحويل القروض والسلف الى نقود قبل ان يحين ميعاد استحقاقها ، واحتمالات تعرضها الى عدم سداد قيمة القروض مع فوائدها ، جعل المصارف تفضل الاستثمار في القروض قصيرة الأجل .

خامساً : صكوك وسحوبات قيد التحصيل *Cheques and Withdrawals on Collection*

ويعد هذا البند من بنود توظيف الاموال المهمة ، فعندما يودع احد المودعين في حسابه صكوك مسحوبة على مصرف آخر تمنح بعض المصارف لهذا المودع تسهيلات بأن تسجل له قيمة الصك في حسابه الجاري وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فوراً وقبل ان تحصل على قيمة الصك خلال عمليات المقاصة .

وتكون المصارف بذلك قد اقرضت هذا المودع قيمة الصك للفترة الزمنية التي ستنقضي بين إيداع الصك وتحصيل قيمته ، ولهذا الاسباب يظهر هذا البند في ميزانية المصرف التجاري ، وقد تشترط بعض المصارف ان لا يقوم المودع بسحب قيمة الصك إلا بعد ان يحصل عليها المصرف ، ولكن الاتجاه الحديث هو منح التسهيل السالف الذكر .

وتتشكل الاموال الموظفة على هذا الشكل عبئاً على المصرف حيث انها عبارة عن قروض بدون فوائد ، ولكن المصارف توازن هذا العبء بتوظيف فائض الاموال التي تتجمع عندها بعد تحصيل قيمة الصك .

سادسا : العقارات والموجودات الأخرى Premises And Other Existing things

ان المصارف التجارية لا تفضل الاستثمار في الموجودات الثابتة إلا في حدود حاجاتها للقيام باعمالها المصرفية المعتادة ، وتتألف اهم الموجودات الثابتة التي تستثمر فيها المصارف اموالها هي : الأبنية والأثاث والسيارات والمعدات وغيرها اللازمة لسير عمليات المصرف .

الفصل السابع

البنوك المركزية

أولاً: نشأتها ووظائفها :

لقد كان الدافع من وراء إنشاء البنوك المركزية (المصارف المركزية) رغبة الحكومات في التدخل بالنشاط المصرفي وتنظيم وإدارة عمليات الإصدار النقدي ، التي كانت تتولاها في السابق المصارف التجارية.

سميت البنوك المركزية في بداية نشأتها (مصارف أو بنوك الإصدار) لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي. وتنظيمه.

ثم أخذت المصارف المركزية تتولى تدريجياً مهمة الرقابة على النشاط المصرفي. وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية ولقد أصبحت جميع البلدان على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية ودرجة تطورها وتقدمها الاقتصادي تنشأ لها بنوك مركزية.

مفهوم البنك المركزي: هو مؤسسة حكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح ، يتولى شؤون الجهاز المصرفي والسياسة النقدية ، وهو بنك الإصدار وبنك البنوك وبنك الدولة وهو الذي يضع وينفذ ويراقب السياسة الائتمانية. وقد كانت البنوك المركزية عند بداية نشأتها بنوك تجارية تستمد سلطتها المختلفة من دعم الحكومة لها. وتطور الأمر إلى أن أصبحت البنوك المركزية مؤسسات حكومية .

ثانياً: وظائف البنوك المركزية :

- ١- وظيفة الإصدار النقدي .
- ٢- وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي .
- ٣- وظيفة البنك المركزي كمستشار للحكومة .
- ٤- وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي .
- ٥- وظيفة بنك البنوك .
- ٦- البنك المركزي مجمع لاحتياطي المصارف .

١- وظيفة الإصدار النقدي Money Issuing:

إن امتياز إصدار النقود الورقية كان مرتبطاً بالغالب بتطور البنوك المركزية ، وكانت البنوك المركزية حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك إصدار. وكان في السابق إصدار النقود الورقية محصوراً بيد الدولة. وبمرور الزمن أصبحت البنوك المركزية الجهة الوحيدة المخولة من الحكومة أو الدولة بحق إصدار النقود، وتعد هذه الوظيفة للبنك المركزي من أولى الوظائف التي تكفل بها وارتبطت بمبررات تأسيسه بوصفه بنك الإصدار من الناحية التاريخية.

الأسباب الرئيسية لحصر امتياز إصدار النقود الورقية بين البنك المركزي :

أ- تحقيق تماثل للنقود الورقية المصدرة المتداولة في السوق المحلية .

ب- زيادة الثقة بالنقود الورقية المصدرة .

ج- زيادة إشراف الدولة على التزام البنك المركزي بالقواعد المطبقة لإصدار النقود الورقية .

د- إعطاء البنك المركزي رقابة وإشراف أكبر على حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية من خلال تأثير البنك المركزي على القاعدة النقدية .

هـ- الخوف من إفراط الحكومة بإصدار النقود الورقية إذا ظل الإصدار بيدها .

وقد مرت قواعد الإصدار بالمراحل الآتية:

نظام الغطاء الذهب الكامل :- إن الأوراق النقدية المصدرة يجب أن يكون مغطاة بالكامل بالذهب .

نظام الإصدار الثابت :- يحق للبنك المركزي إصدار نقود ورقية بكميات محدودة بدون غطاء ذهبي أو ما زاد عن الحد يجب أن يغطي بالذهب .

نظام الغطاء النسبي :- تشترط هذه الطريقة الاحتفاظ بحد أدنى من الذهب مقابل النقود الورقية المصدرة . أما باقي الإصدار فيغطي بالسندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية .

نظام الحد الأقصى للإصدار :- يقوم هذا النظام على تحديد حد أقصى لإصدار النقود الورقية من قبل البنك المركزي دون غطاء .

نظام الإصدار الحر :- الأنظمة السابقة المحددة لإصدار النقدي تهدف إلى تعزيز الثقة بالنقود المصدرة من خلال احتفاظها برصيد من الذهب مقابل الإصدار النقدي . لكن عندما أصبحت النقود الورقية قانونية وهناك ثقة عامة بها من قبل الجمهور وان جزء مهم من النقود

المتداولة تمثل الودائع المصرفية اتجهت غالبية الدول إلى الإصدار الحر دون الحاجة للاحتفاظ بالاحتياطيات الذهبية ، بل يكفي الاحتفاظ بالأوراق التجارية مقابل الإصدار .

٢ - وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي :

إن وظيفة البنك المركزي بوصفه رقيباً وموجهاً للائتمان المصرفي تعد من أهم الوظائف التي يقوم بها حتى يمكن أن تعد هذه الوظيفة بمثابة الوظيفة الأساسية للبنك المركزي وأما بقية الوظائف الأخرى سوى وظائف وأعباء تكميلية لوظيفته الأساسية رقيباً للائتمان المصرفي .

ويتم الرقابة على الائتمان المصرفي من خلال رقابته لعمليات الإقراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع وعلى عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية .

إذ يقوم البنك المركزي بمهمة الرقابة على الائتمان المركزي بهدف تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية من خلال التأثير على حجم عرض النقد التي يكون للمصارف التجارية دور مهم فيه من خلال قدرتها على التوسع والانكماش في منح القروض والقيام بالاستثمارات الوطنية المختلفة والتي تنعكس في المحصلة على كمية عرض النقد . ثم تترك آثارها على المستوى العام للأسعار ومن بعد على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

٣ - وظيفة البنك المركزي كصيرفي للحكومة ومستشارها

يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بمهمة بنك الحكومة ومستشارها المالي، وقد تولت البنوك المركزية هذه المهمة تاريخياً بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة، ويقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال :-

أ- مسك الحسابات المصرفية للحكومة:- يحتفظ البنك المركزي بالحسابات المصرفية للدوائر والمؤسسات الحكومية فهو يقبل الودائع الحكومية ويقوم بتحصيل الشيكات نيابة عن الحكومة ويوفر النقد المطلوب لدفع نفقات الحكومة المختلفة وتقوم بتسجيل القيود المدينة على الحكومة وتحويل المبالغ النقدية للحكومة من حساب لآخر، وقبلت البنوك المركزية هذه الوظيفة بدون مقابل . يقوم البنك المركزي كصيرفي للحكومة لأنه أكثر ملاءة وأفضل من الناحية النقدية والحكومة أكبر مستلم ومنفق في البلاد.

ب- وكيل الحكومة ومستشارها : يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام الداخلي والخارجي نيابة عن الحكومة ، كما يقوم البنك المركزي بإعطاء النصح والإرشاد والمعلومات عن حالة السيولة النقدية والمالية وأساليب تمويل العجز الحكومي ، ونصح في مجال السياسة الاتفاقية والضريبية وتحديد أسعار الفائدة ووسائل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .

ج- سلف البنك المركزي للحكومة: إن التزام البنك المركزي بتقديم سلف للحكومة كان مرتبطاً بوظيفته في احتكار إصدار النقود الورقية، وتتخذ هذه السلف الصور الآتية:-

أ- سلف نقدية مباشرة قصيرة الأجل تمنح في بداية السنة المالية لحين قيام الحكومة بتسديدها في نهاية السنة المالية مقابل سعر فائدة تدفعها الحكومة للبنك المركزي.

ب- قروض غير مباشرة عن طريق شراء البنك المركزي للسندات الحكومية وفي العديد من الدول يلتزم البنوك المركزية بشراء السندات الحكومية عندما تشكل جزءاً من غطاء العملة المصدرة.

ج- قيام البنك المركزي بمنح قروض للمؤسسات الإنتاجية العامة لتمويل عملياته الجارية.

د- تقديم سلف استثنائية للحكومة في أوقات الأزمات والحروب.

٤- وظيفة البنك المركزي بنك البنوك: يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال دوره في إدارة احتياطات البنوك التجارية باعتباره كملجاً أخيراً للإقراض وتسوية أرصدة المقاصة بين البنوك وقيامه بمراقبة الائتمان المصرفي بين البنوك التجارية من خلال ما يأتي:-

أ- إدارة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية: - جاءت هذه الوظيفة للبنك المركزي نتيجة عملية ترتبط بوظيفة البنك المركزي كبنك إصدار وكصيرفي للحكومة .

أما أهمية مركز الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي يعود إلى:

١- انه يمثل مصدر قوة للنظام المصرفي ، إذ وجودها لدى البنك المركزي يجعل الائتمان المصرفي أكثر حجماً ومرونة مما لو كانت مبعثرة عدة مصارف .

٢- إن تركيز الاحتياطات لدى البنك المركزي يؤدي إلى الاقتصاد في استخدامها والى زيادة مرونة وسيولة النظام المصرفي . إذ بوجود هذه الاحتياطات لدى البنك المركزي يستطيع إن يقوم باستخدامها بصورة أكثر كفاءة ولمواجهة الضغوط الموسمية والحالات الطارئة .

٣- إن تجميع هذه الاحتياطات لدى البنك المركزي يساعد في توفير أرصدة للبنوك التي تواجه شحة في السيولة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.

٤- إن تركيز الاحتياطات لدى البنك المركزي يساعده في التأثير على حجم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية من خلال قيام البنك المركزي بزيادة أو تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية المحتفظ بها لدى البنك المركزي بتغيير متطلب الاحتياطي الإلزامي.

ب- الملجأ الأخير للإقراض :- ونعني بذلك قيام البنك المركزي بتقديم قروض للبنوك التجارية كونه المصدر للعملة الوطنية وتتخذ هذه القروض شكل قروض مباشرة ، بضمان أوراقها المالية أو من خلال إعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزة البنوك التجارية، وإعادة الخصم هو قيام البنوك التجارية ببيع أوراقها لمالية للبنك المركزي بهدف الحصول على السيولة لتدعيم مركزها النقدي لقاء سعر فائدة يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية يسمى بسعر إعادة الخصم.

ج- تسوية أرصدة المقاصة بين البنوك:- يقوم البنك المركزي بتسوية الأرصدة الدائنة والمدينة بين البنوك التجارية ويرى البعض إن المقاصة هي العملية الرئيسية في الصيرفة المركزية.

د- إدارة الائتمان المصرفي:- لقد طور البنك المركزي إما بحكم القانون أو التقاليد علاقة وثيقة مع البنوك للرقابة على الائتمان المصرفي لغرض تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال وسائل متعددة نذكر منها ما يأتي:-

١- إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة من الودائع لديه على شكل احتياطي إلزامي، وهي نسبة متغيرة حسب طبيعة السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية للحد أو لتشجيع البنوك التجارية على تقديم الائتمان للوحدات الاقتصادية.

٢- تعيين الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك التجارية والمبالغ المقترضة كنسبة من رأس مال البنك.

٣- تحديد الحدود الدنيا للتسهيلات الائتمانية.

٤- تحديد التأمينات النقدية لقاء فتح الاعتمادات المستندية لتسهيل وتنظيم التجارة الخارجية.

٥- تعيين شكل الموجودات التي تتألف منها الاحتياطي الإلزامي كان يقبل البنك المركزي ان يتكون من عملة وسندات حكومية وحوالات خزينة.

٦- تحديد مكونات السيولة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية.

- ٧- تخفيض أو زيادة سعر إعادة الخصم المفروض على البنوك التجارية.
- ٨- بيع وشراء الأوراق المالية من قبل البنك المركزي في السوق المفتوحة للتأثير على احتياطات البنوك التجارية.
- ٩- استعمال الإقناع الأدبي والدعاية على البنوك التجارية لتحقيق أهداف السياسة النقدية.
- هـ - وظيفة البنك المركزي في إدارة احتياطات البلد من الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي

تحليل ميزانية البنك المركزي

- تتألف ميزانية البنك المركزي شأنها شأن ميزانية البنك التجاري من جانبين :-
- جانب الموجودات أو الأصول ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية، وتمثل الموجودات استخدامات أموال البنك.
- جانب المطلوبات أو الخصوم ويحتوي على حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك وتمثل المطلوبات مصادر أموال البنك.
- ويمكن تصوير ميزانية البنك المركزي في الجدول الافتراضي الآتي

ميزانية البنك المركزي

<u>الموجودات</u>	<u>المطلوبات</u>
١- الموجودات الأجنبية	١- النقد الاحتياطي
٢- حقوق على الحكومة	أ- عملة في التداول
٣- حقوق على البنوك التجارية	ب- ودائع البنوك التجارية
٤- حقوق على المؤسسات المالية الأخرى	ج- ودائع لمؤسسات المالية الأخرى
٥- موجودات أخرى	٢- الودائع الحكومية
	- المطلوبات الأجنبية
	٤- حسابات رأس المال
	٥- المطلوبات الأخرى

أولاً :- جانب المطلوبات (مصادر الأموال) ويتألف من الفقرات

الآتية:-

١- النقد الاحتياطي:- ويمثل القاعدة النقدية أو (الأساس النقدي) أو ما يطلق عليه بالنقود ذات القوة العالية، ويتكون من العملة المصدرة (الأوراق النقدية + المسكوكات المساعدة) مضافا إليها احتياطيات البنوك النقدية أي:-

النقد الاحتياطي = العملة في التداول + احتياطيات البنوك النقدية)

ويستطيع البنك المركزي من خلال النقد الاحتياطي التحكم في سيولة البنوك التجارية وقابليتها الافتراضية وبالتالي مقدارها على تغيير عرض النقد.

٢- الودائع الحكومية:- بما إن البنك المركزي يحصر تعامله مع الحكومة والمؤسسات المالية الوسيطة ولا يقيم في الغالب علاقات مع القطاع الخاص لهذا فإنه لا يقبل ودائع الأفراد والمشروعات الخاصة، والبنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومة ودوائرها وقبول أموالها النقدية في الحسابات الجارية لديه.

٣- المطلوبات الأجنبية: وتتكون من التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي واهم فقراتها:

- المخصص من حقوق السحب الخاصة

- حساب صندوق النقد الدولي.

- أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

٤- حسابات راس المال: وتعكس هذه الفقرة الموارد الذاتية للبنك المركزي ، وتشمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات، ولا يعتمد البنك المركزي على رؤوس أمواله الخاصة في تأدية عملياته النقدية والمالية، فالقسم الأكبر من موارده يستمدتها من موارد خارجية.

٥- المطلوبات الأخرى :- وتشمل على المطلوبات الأخرى غير المصنفة في البنود أعلاه.

ثانيا: الموجودات (استخدامات الأموال) وتعكس استثمارات أموال البنك

المركزي وتتألف من الفقرات الآتية:-

١- الموجودات الأجنبية : وتتكون من

أ- الذهب النقدي، الذي يحتفظ به السلطات النقدية كغطاء للعملة أو ضمن موجوداتها المالية.

ب- العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

ج- الودائع لدى المصارف الأجنبية.

د- حقوق السحب الخاصة.

هـ- مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

و- الاستثمارات الأجنبية.

٢- الحقوق على الحكومة: وتشمل على استنادة الحكومة من البنك المركزي لتمويل مصروفاتها :

أ- بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية

ب- عن طريق شراء السندات الحكومية واذونات الخزينة العامة

٣- الحقوق على البنوك التجارية: وتمثل الائتمان (القروض) الممنوح من قبل البنك المركزي لهذه البنوك سواء عن طريق:

أ- السلف المباشرة

ب- إعادة خصم أصولها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق التجارية

٤- الحقوق على المؤسسات المالية الأخرى: وتشتمل على الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي للبنوك المتخصصة أو ما تعرف أيضا ببنوك التنمية وبنوك الادخار

٥- الموجودات الأخرى: وتضم بقية الموجودات التي لم تدرج في البنود أعلاه ، مثل الموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل

جامعة تكريت
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

النقود والمصارف
المرحلة الثانية

مدرس المادة
م. رعد محمد ندا